

سيدي رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري،
السادة الحضور،
سلام الله عليكم.

إن مناقشة بيان السياسة العامة يأتي في ظروف مأسوية عرفتها البلاد، خاصة في منطقتي وادي قريش وباب الواد، وهذه الكارثة التي حلت بالبلاد هي في حد ذاتها قضاء وقدر، ولكن أيعقل أن تخلف هذه الفياضات في العاصمة ضحايا وخسائر مادية بهذا الحجم؟

سيدي رئيس الحكومة، لدي ملاحظات تختلج صدري بعد هذه الكارثة، وأنا أعرف جيدا هذه المنطقة مابين سنوات السبعينات والثمانينات، فهي منطقة شعبية مكتظة، لكن الحياة فيها كانت مستحبة كما يقال مع أولاد الحي، لكن في التسعينات عمت الفوضى من ناحية العمران، لأن منتخبي المجالس البلدية في هذه الفترة منحوا رخصا للبناء، وإنشاء الأسواق ومنها سوق "تريولي" حيث أنشأ هذا الأخير دون أية مراقبة أو دراسة تقنية.

والسؤال المطروح من رخص لقاطني جبل كوكو، سيدي مجبر والزغارة إنجاز بنات فوضوية؟ لماذا نحمل المسؤولية للحكومات المتتالية فقط، وهل نحن مصابون بالنسيان؟.

فنحن نحمل المسؤولية لمن منحوا هذه الترخيصات، والآن يمكن أن نضع النقاط على الأحرف، وأنا أعني هذه المنطقة بالذات، لأن أعضاء من الحزب المحل هم الذين كانوا يترأسون هذه البلديات، وبالتالي فهم الذين منحوا هذه الترخيصات.

ومن هذا المنبر، أحيي أولاد دائرة باب الواد، وأقدم لهم الشكر والعرفان، لأنهم أعطوا لنا درسا في التضامن والمثالية، حيث أصبحوا عبارة عن شخصا واحدا يوم الكارثة. كما أحيي الأسلاك النظامية أي رجال الجيش والأمن والحماية المدنية لأنهم أبناء الجزائر مهما قيل أو يقال عنهم، فالجزائري يوم المحن يتشجع من أجل بناء الجزائر.

أما بشأن الموارد البشرية، ونظرا إلى ضخامة وأهمية المشاريع المتعددة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وضمنا للرقابة الدائمة والمتابعة الميدانية فإن التعداد البشري الموجود حاليا على مستوى الجماعات المحلية والمديريات التقنية محدودة، ولا تضمن شفافية التسيير ونوعية الإنجاز، وإن المبادرة التي قامت بها الحكومة مؤخرا بتعيين مهندسين تعتبر مبادرة تستحق التنويه والتشجيع للرفع من مستوى التسيير المحلي.

أما فيما يخص قطاع الفلاحة، فإن البرنامج الطموح لهذا القطاع يؤكد أن الحكومة عازمة على إيجاد موارد أخرى خارج المحروقات وذلك برصدها لغللاف مالي معتبر لتحسين الطاقة الإنتاجية ودعم المهن الفلاحية ووضوح الرؤية للتسوية النهائية لمشكل العقار الفلاحي، وإلغاء جزء من ديون الفلاحين، كلها مجهودات لا ينكرها إلا جاحد والتي ستمكن الفلاحين من استعادة قدرتهم المالية والاستفادة من القروض الخاصة بالاستثمار التي يمنحها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، هذا الأخير الذي اقتصر على منح هذه القروض لفئة معينة من الفلاحين نظرا إلى مشكل الحصول على البطاقة المهنية للفلاح، لأن أغلب الأراضي الفلاحية بدون عقود أو هي في الشبوع.

أما برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز والذي يعبر فعلا عن احتياجات سكان المناطق الجبلية في إطار تنمية شاملة مندمجة، إلا أن مركزية تسيير المشاريع تعيق فعلا سرعة إنجازها مع التركيز على...

الرئيس: شكرا للسيد يوسف ناحت، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد اللطيف أوكيل غير موجود. والسيد عبد الله مول الخلوة، غير موجود.

إذا أحييها إلى السيدة فاطمة الزهراء منصور:

السيدة فاطمة الزهراء منصور: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

الذي يتطلب من الجزائريين حلها بأنفسهم، وذلك على كافة الأصعدة المالية والاقتصادية والاجتماعية.

فعلى الصعيد المالي، فإن الجزائر تكسب سنويا فائضا بالعملة الصعبة يصل إلى حوالي 20 مليار دولار، وعليه أن يتحسن في الآجال المتوسطة من 3 إلى 5 سنوات، وهذا من أجل تسديد مجموعة مديونيتنا الخارجية حتى نرد الاعتبار للدينار الجزائري.

أما على الصعيد الفلاحي، فتمثل السياسة الفلاحية المنتهجة حاليا من خلال قراءة التقارير الوطنية، مجالا لامتناهات اليد العاملة من قبل هذا القطاع، وعليه ينبغي البحث عن أساليب مكثفة لتطوير الفلاحة من أجل تحقيق الأمن الغذائي، كما يجب إيجاد حل سياسي للأراضي الفلاحية التابعة للدولة، فهل ينبغي بيعها؟ وهذا هو السؤال، ومحاولة فرض إنتاج القمح بفضله نظام التعويض والإعانات، إلى جانب حماية الأراضي الفلاحية من غزو الإسمت.

أما فيما يتعلق بقطاع السكن، فيتعين علينا إنتهاج سياسة أكثر جرأة في مجال السكن، ويمكن اعتبار اعتماد صيغة البيع بالإيجار بداية للحل، وهذا بالنظر إلى العجز الفادح المسجل في هذا القطاع.

أما بخصوص مشكلة المياه، فيجب إشراك كافة السكان في السياسة الجديدة للمياه، بدء بتخزينها وتوزيعها، وكذا المحافظة عليها، حيث يعد الماء مصدرا للحياة، وسيشكل رهان الألفية الثالثة في العالم برمته، وعليه يجب الحفاظ على هذا المصدر، باتخاذ وبسرعة التدابير الملموسة، تفاديا لرهن مصير الأجيال القادمة.

أما بشأن دور الدولة، فتتطلب التحولات التي تشهدها كافة القطاعات، إعادة النظر في دور الدولة الذي يعد دورا منظما، وبالفعل فإن دور الدولة يتمثل في الإسهام، في آن واحد، في نمو مخزون رأسمال الاستثمارات الكبرى، والاهتمام بالتربية، والحد من اللامساواة في المداخل.

سيدي الرئيس،

بعد أن تطرقت إلى هذه النكبة الوطنية التي هي حديث الساعة أعود إلى ما جاء في عرض، السيد رئيس الحكومة، فيما يخص بيان السياسة العامة.

يواجه الشعب الجزائري اليوم، أزمة متعددة الجوانب، اقتصادية واجتماعية وسياسية، في الوقت الذي تنامت فيه احتياجاته، وأصبحت تطلعاته وآماله كبيرة.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الإرادة لدى قادتنا السابقون منهم والحاليون، أصبحت غير كافية، نظرا إلى تعقد المشاكل الداخلية ومنها الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، وهذا الانتقال صعب يتطلب المزيد من الوقت هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبحوا غير قادرين على التحكم في المشاكل الخارجية التي تجاوزتهم كمسار العولمة الذي أصبح يدق أبوابنا.

والسؤال المطروح: ما العمل؟ وكيف يتم تحديد طبيعة العراقيل التي تقف في وجه الاقتصاد الجزائري؟ وعليه يمكن أن نقترح حلولا، ولكن دون أن ننسى ضرورة وضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار، نظرا إلى ما تميزت به المرحلة الانتقالية في الجزائر من إنسدادات عديدة، واجهت الدولة وأضرت بالشغل في كافة القطاعات بسبب غياب إصلاحات هيكلية حقيقية.

إن الإنسدادات المذكورة أعلاه تنقسم إلى محورين أساسيين هما عراقيل التبعية وعراقيل اجتماعية.

فالعراقيل التبعية معروفة مثل نسبة المديونية الخارجية، والتبعية الاقتصادية، المحروقات، ومشكلة المياه.

أما العراقيل الاجتماعية التي يعيشها المواطن يوما، حيث يعرف سوق الشغل سنويا 250 ألف طلب جديد، بالإضافة إلى ندرة السكن، ويجب إعادة النظر في نوعية الخدمات العمومية المقدمة مثل الصحة والتربية بصفة تدريجية، حيث تكتسي هذه المشاكل طابعا داخليا الأمر

أو الأقل جمالا، ولكن يعتبر كله كلاما مفيدا، لأنه يدخل في إطار النقاش الذي أردنا أن يكون مفيدا.

نستأنف أشغالنا غدا، إن شاء الله، في الساعة الثامنة والنصف، ليلا طبعا، وليس صباحا.

رفعت الجلسة في الساعة الثانية والدقيقة الخامسة صباحا

إن الأهداف التي ينبغي أن تحظى بالأولوية كونها تشكل قاعدة الإنعاش الاقتصادي تتمثل في التحكم في التضخم، وضمان مردودية المؤسسات العمومية، وانتهاج سياسة الأجور التي يصحبها التخفيف من الأعباء، وتدعيم المنافسة الداخلية، لأن الوضعية الحالية لبلادنا، يعتبر التبادل الحر الخارجي الذي سوف تنتهجه إنتحارا بالنسبة إليها، حيث يسمح بتحديد المنهجية الجديدة...

الرئيس: شكرا للسيدة فاطمة الزهراء منصور، أعتقد أننا وصلنا إلى درجة من الإشباع في سماع الكلام الجميل

تدخلات كتابية

وفي هذا المجال ارتأينا أن نذكر بجملة من النقاط أهمها:

- 1- مواصلة الجهود لجلب الاستثمار الوطني والأجنبي في كل الميادين المولدة للثروة والتي تنشأ مناصب الشغل.
- 2- تنظيم مصالح الضرائب وتحديث الوسائل الإدارية لهذه المصالح حتى نسمح لها بمردودية أحسن في مكافحة الغش والتهريب من الدفع الجبائي.
- 3- تحسين الإيرادات العامة للميزانية، حتى تكون الجباية العادية تغطي كل نفقات التسيير، عكس ما نراه حاليا حيث هذه الأخيرة لا تغطي سوى نسبة 50٪ من ميزانية التسيير.
- 4- بذل الجهود الضرورية قصد إنجاح برنامج الإنعاش الاقتصادي.
- 5- اتخاذ إجراءات عملية لمتابعة إنجاز المشاريع لا سيما منها تلك التي أدمجت في برنامج الإنعاش الاقتصادي.
- 6- مواصلة إصلاح البنوك وتطهيرها حتى تكون مؤهلة للمنافسة كسائر البنوك العالمية.

إن النقاط المشار إليها آنفا، ما هي إلا جزء من كل الإجراءات والجهود التي يجب مواصلتها لتعزيز قدرات اقتصادنا، حتى يكون في مستوى التحديات التي يفرضها اقتصاد السوق، الذي لا مفر منه، والعولمة التي نحن في خضمها.

إن الجهود التي بذلتها الحكومة في هذا المجال نشمها ونرجو مواصلتها، قصد الوصول إلى الأهداف المنشودة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد، والسلام عليكم.

1- السيد بوبية التهامي : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

أيها الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن عرض بيان السياسة العامة للحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني يعتبر تطبيقا لقاعدة دستورية تتيح الفرصة للنقاش المتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ويفسح المجال لنواب الأمة للتعبير عن انشغالات المواطنين.

إن مضمون البيان إذ يبرز جملة من الأهداف التي تحققت، والأخرى في طريق التحقيق في الميادين الاقتصادية والسياسية، خاصة في مجال الإصلاحات، لا يمكنه أن ينسينا بأن تلك الإنجازات لم تكف لتحقيق لولا الإجراءات الصعبة والشجاعة التي أخذت في السنوات الفارطة، والتي سمحت باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية.

وعليه، فإن الجهود التي تبذل من قبل الحكومة في هذه الميادين نعتبرها تواجلا مستمرا قصد الوصول إلى اقتصاد حر مولد للثروة، ويشجع الطاقات الانتاجية الوطنية بالتحفيزات المختلفة والشراكة والخصوصية لتحقيق نمو اقتصادي دائم ومستمر.

إن العولمة تفرض علينا تغييرا جذريا للذهنيات والمناهج، لا سيما في الميادين الاقتصادية حتى تكون مؤسساتنا ووحدةنا الاقتصادية مستعدة للمنافسة، إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ودخولها في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، يتطلب الإسراع في اتخاذ ما تبقى من إجراءات قصد تسهيل اندماج اقتصادنا في هذه المنظمات.

وأما بالنسبة إلى المراكز المختصة، فيجب اعتبارها مثل المؤسسات المدرسية وهذا بتزويدها بميزانية كافية حتى لا تنتظر المساعدات الخارجية التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة الدولية لإغاثة الأطفال.

علينا أن نضع حداً لتهميش المعوقين والسعي وراء إدماجهم ضمن مجتمعنا بصفتهم مواطنين بآتم معنى الكلمة، كما يجب معاقبة كل مسؤول لا يحترم حقوق المعوق ومنها حقوق التعليم، والإيواء، والجامعة... إلخ.

وهناك العديد من الجمعيات التي تعمل في هذا الإطار، بالإضافة إلى ما تقدمه من خدمات عمومية، مما ينبغي الاعتراف بها كجمعيات ذات "منفعة عمومية" وبالتالي، السماح لها بالاستفادة من نفس المزايا، ولا سيما بإعانات منتظمة.

لا يوجد بالجزائر إحصاء دقيق لعدد المعوقين، قد يسمح بوضع نظام أنجح للوقاية من الإعاقة، وهناك بعض المناطق تفوق مناطق أخرى في عدد المعوقين الذهنيين مثل داء (التثلث الصبغي) وغيره من الأمراض الناجمة عن سوء الأداء أثناء الولادة، أو بسبب التعفن الذي يظهر أثناء الحمل.

كما يجب السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالوقاية والتكوين والسكن والنقل وكذا التسلية والرياضة.

ونتطرق إلى آفة أخرى، وهي تخص فئة المدمنين على المخدرات والمصابين بالأمراض العقلية، وعلى سبيل المثال، تأوي مصالح الأمراض العقلية التابعة لمستشفيات الجزائر والبلدية وسيدي شامي وواد العثمانية، الملايين من الأشخاص المصابين بالأمراض العقلية المزمنة والمهملين من قبل عائلاتهم، هؤلاء المرضى فقدوا كل أمل في الشفاء وهم ماكتون في المستشفى.

2- السيدة الطاوس ظريف: السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زميلاتي النواب،

السلام عليكم.

أود قبل كل شيء أن أنحني أمام أرواح ضحايا كارثة يوم 10 نوفمبر الفارط، وأتمنى الصبر لكل العائلات.

بداية أريد أن أتطرق إلى فئة المواطنين التي يزيد عددها عن المليونين والتمثلة في الأشخاص المعوقين والمهملين.

يزداد عدد هؤلاء كل سنة بنسبة 10٪ وكلنا يعلم بأن كل منا قد يتعرض لمثل هذه المحنة.

فبالنسبة إلى ولاية بومرداس، يصل عدد هؤلاء إلى 800 معوق ويضم هذا العدد مختلف أنواع الإعاقة، ولا توجد أية هيئة للتكفل بهذه الفئة، ما عدا تلك التي كانت موجودة ببرج منايل، قبل أن تسترجعها الشرطة.

أما المشاكل التي يواجهها المعوقين فهي :

أولا، على مستوى الاعتراف بالإعاقة، إن مجرد الحصول على بطاقة المعوق يتطلب بذل مجهودات جبارة، ضف إلى ذلك المنحة التي يستفيدون منها والتي تساوي أو تقل عن 2500 دج، فهذا المبلغ ضئيل كما أنه لا يصل إليهم بطريقة منتظمة.

إن كنا نريد احترام كرامة هؤلاء المواطنين، فلا ينبغي أن يطغى على هذه المنحة طابع الصدقة، بل يجب أن تكون منحة بآتم معنى الكلمة وتدفع عن طريق البريد، وأقترح إنشاء صندوق تضامن للمعوقين حتى يمكن إعانة المراكز المختصة.

ولقد لاحظنا أن الهيئات القليلة الخاصة بهذه الفئة قد تحتضن فئة المسنين. فكيف يمكن ياترى أن تتعايش هذه الفئتين من المواطنين التي تختلف حاجياتهم؟

الدعارة (رجالاً ونساءً) لكونها تمثل بالنسبة إلى النازحين الطريقة الوحيدة لإيجاد عمل.

وإن هذه الظاهرة مقلقة جداً، لا سيما وأنها تنقل نحو الشمال كل أنواع الأمراض المتنقلة جنسياً بما فيه داء "السيدا" لقد أصبح من الطارئ النظر بكل جدية إلى هذه الآفات الاجتماعية لما تمثله من خطر على مجتمعنا كتفكيكها وتشويهها، ناهيك عن مشاكل الصحة العمومية التي قد تنجر عن ذلك.

على الدولة أن تتخذ التدابير اللازمة وألا "تغطي الشمس بالغريبال" فكل هذه الانحرافات تعود إلى التحولات السريعة جداً التي عرفها مجتمعنا والمزج بين عصرنة لم نفهمها جيداً وعادات وتقاليد جد صارمة هذا ما يؤدي حتماً إلى انشقاقات في المجتمع قد ندفع ثمنها عاجلاً أو آجلاً.

3 - السيد محمد بوالريش : بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، معالي الوزراء،

زميلاتي زملائي النواب، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. السيد رئيس الحكومة،

لا يمكنني أبداً التنكر للمجهودات التي تقومون بها ولا إلى الإمكانيات المادية التي وضعتها الدولة لمعالجة الشؤون الاجتماعية للمواطنين، لكنها تبقى غير كافية في غياب سياسة واضحة للتنمية، تأخذ بعين الاعتبار الواقع المعيش المتأزم للمواطنين، وخاصة أولئك الذين تحملوا عبأ التضحيات الجسام من أجل الجزائر، التي حملوها في قلوبهم ومنحوها الحب والوفاء والإخلاص، وأعني بهم سكان الأرياف، وأعتقد أن من أولويات الحكومة خاصة والشارع الجزائري يعيش اليوم الاحتجاجات والمظاهرات نتيجة تراكم المشاكل وزيادة الاحتياجات الاجتماعية هو العمل على استرجاع ثقة المواطن في حكامه، وذلك لا

بعد العشرية السوداء التي عشناها، من المنتظر أن يرتفع عدد المرضى المصابين عقلياً. فأين سوف يعالج هؤلاء ياترى؟

ربما ينبغي إنشاء هياكل استشفائية حيث يتمكن هؤلاء المرضى الاستفادة من علاج ناجع وحياة هادئة.

مشكل آخر، جد حاد وناجم عن تمزق الخلية العائلية، ألا وهو مشكل تشرد المسنين، وبالرغم من التقدم العلمي الذي سمح بتمديد العمر، إلا أن هذه الظاهرة ستزداد تفاقماً في المستقبل، للأسف، لما لانسمح بإنشاء مؤسسات خاصة، حيث يجد المسنون حياة كريمة وهادئة بعد جهد كبير، وتفادي وضعية عائلية قد تكون صعبة أحياناً. ظاهرة أخرى تلفت الانتباه وهي ولادة ما يقرب 5000 طفل خارج إطار الزواج وهم أطفال قد أهملوا بعد ولادتهم، للأسف، كل هذا راجع للوضع الاقتصادي الصعب جداً.

هؤلاء الأطفال، متكفل بهم عموماً من قبل هياكل استشفائية، في غياب رياض الأطفال (25 روضة عبر التراب الوطني، منها 02 بالجزائر العاصمة).

بصفة عامة، الأمهات العازبات هي التي تهمل أو تترك أطفالها، علماً بأنها مجردة من حقوقها (عدم وجود منحة أو حق الانتساب) وأخيراً، أود التطرق إلى موضوع "محرم"، موضوع قد تطور بدرجة خطيرة في مجتمعنا ونعني بذلك ظاهرة الدعارة التي نصنفها إلى ثلاثة أنواع.

الدعارة ذات المستوى العالي جداً والتي تفلت من كل مراقبة،

الدعارة الوسيطة، هي ظاهرة مرتبطة بالظروف المادية وتمارس في الأوساط الجامعية والمدرسية، الدعارة ذات المستوى الأدنى وهي الوحيدة التي تستفيد نوعاً ما من مراقبة طبية بعد تدخل الشرطة.

كما أن مدن الجنوب تشكل مكاناً ملائماً لممارسة

حتى المشاريع التي تمنح للولاية لا توزع بعدالة على البلديات، وحصّة الأسد تذهب إلى البلديات الحضرية، التي يمر بها الوزراء والمسؤولين عند زيارتهم والقريبة من الطريق، أما تلك البلديات النائية التي لا يراها أحد، فلا داعي للاهتمام بأمرها، وهذا ما جعل هذه المناطق يعيش أهلها على هامش الحياة، إن لم نقل على هامش الاستقلال، لذا على الحكومة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي أن تخصص هذه المناطق بالعناية الكافية وأن تأخذ حضاها وحققها منه حتى تتمكن من تذوق ثمرة الاستقلال.

السيد رئيس الحكومة، استسمحكم لأعرج على بعض القضايا والمشاكل التي تخص ولاية سكيكدة والتي يعاني منها سكان هذه الولاية من ناحية:

التموين بالمياه الصالحة للشرب وخاصة مدينة سكيكدة والحروش اللذين تصل مدة انقطاع المياه عنها عشرة أيام، ومن بين أسباب ذلك، تموين المنطقة الصناعية بسكيكدة التي تستحوذ لوحدها على كمية المياه القادمة من سد ازرداز، هذا السد الذي يشرب منه سكان سكيكدة والحروش، مع العلم أن المنطقة الصناعية تتوفر على معمل لتصفية ماء البحر لاستعماله بالوحدات الصناعية بالمنطقة أو التنقيب عن المياه الجوفية المتواجدة بغزارة قرب المنطقة.

أما ما يتعلق بالجانب الصحي، فإن هذا القطاع يعاني نقصا كبيرا في الهياكل والتجهيزات الصحية وخاصة مستشفى سكيكدة القديم والمهدد بالإنتهاز وحياتة المقيمين به في خطر، لذا يجب التعجيل في إتمام بناء المستشفى الجديد الذي هو في طور الإنجاز.

أما بالنسبة إلى السكن، فإن هذا المشكل الكبير والذي يعد بنسبة كبيرة سببا في التوترات الاجتماعية وللتخفيف من حدة الضغط في هذا القطاع نتمنى برمجة مشاريع سكنية تكون في مستوى التطلعات الشعبية.

إن الطرق الولائية والبلدية في حالة متدهورة يصعب

يتأتى إلا باختيار الرجال النزهاء المخلصين الذين بهم فقط نستطيع التغلب على الصعاب.

السيد رئيس الحكومة، نناقش اليوم بيان السياسة العامة ونحن نعيش مستجدات جديدة طرأت على الساحة الوطنية بفعل الكارثة الأليمة التي ألمت بشعبنا والتي ضاعفت من آلامه وأحزانه، كما نتج عن هذه الكارثة وضع اقتصاديا صعبا يؤثر بشكل أو بآخر على برنامج الإنعاش الاقتصادي. هذا البرنامج الطموح الذي من شأنه أن يحدث ثورة في مجال التنمية بجميع أشكالها وبعث جزائر حديثة متطورة، شريطة أن يجد هذا البرنامج الأيدي الأمانة والنظيفة التي تجسده في الميدان بأمانة وإخلاص.

السيد رئيس الحكومة، بودنا معرفة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للضرب على أيدي العابثين بالمال العام هؤلاء الذين أوصلتهم ظروف معينة إلى مراكز المسؤولية وجيوبهم خالية الوفاض، واليوم هم من أصحاب مئات الملايين، ومعروفون عند الخاص والعام، ويوجد من بين هؤلاء، من قاموا بإنشاء مقاولات بأسمائهم الخاصة أو بأسماء إخوانهم وأصهارهم ويقتسمون فيما بينهم المشاريع التي تحصل عليها البلدية ولا يسمحون للمقاولين الآخرين منافستهم على هذه المشاريع.

السيد رئيس الحكومة، إن سكان الأرياف والمناطق الجبلية المحرومون من متعة الحياة، والذين حملوا الجزائر في قلوبهم ومنحوا دمه وأولادهم وأموالهم أثناء الثورة التحريرية المضفرة التي وجدت فيهم السند القوي والمجاهد الشجاع والمؤمن الأساسي رغم الفقر والاحتياج، هاهم يدفعون اليوم الثمن مرة أخرى، ويسلط عليهم الإرهاب، مثله مثل الاستعمار، سياسة الأرض المحروقة فقتلوا وشردوا ونهبوا فيما يملكون، إن كانوا يملكون شيئا، وانتظروا طويلا من أولي الأمر العناية والاهتمام بمشاكلهم المتعددة والمتنوعة، ولكن طال انتظارهم وتبخر الأمل في قلوبهم.

والإجراءات الجزائية، وإن هذا الإصلاح لا تكتمل ثمرته إلا برفع الحظر على القانون الأساسي للقاضي.

فلم أر مثل العدل للمراء رافعا... ولم أر مثل الجور للمراء واضعا

والمواطن الجزائري يفضل أن يبيت جائعا على أن يبيت محشورا فالويل لنا إذا تمرد القاضي!

ثانيا، قطاع الفلاحة: لقد عرف قطاع الفلاحة انتعاشا ملحوظا السنة الماضية وتفاعل الفلاحون ببرنامج التنمية الفلاحية والصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، لكن طلبات الفلاحين فاقت كل التوقعات ولم تستطع الوزارة المعنية تلبية رغبات كل الفلاحين لقلّة العرض المتمثل في توفير أنواع الشجيرات الموجهة للغرس رغم ما يبذله الوزير المعني من جهد معتبر تقدره على ذلك وكم من فلاح اتبع سياسة الوزارة وتوجيهاتها المتمثلة في التحويل الزراعي وهياً مئات الحفر لكن بقيت دار لقمان على حالها ليأتي قرار جديد يخفض نسبة الدعم إلى 50٪ مما أثار حفيظة الفلاحين للتساءل متى تستقر برامج التنمية الفلاحية وهل هناك سياسة المخططات؟

ثالثا، قطاع الصحة : إن قطاع الصحة رغم التقرير العالمي حول السكان الذي يشير إلى أن الجزائريين أكثر صحة عما كانوا عليه معتمدا على احصائيات نسبة الوفيات ونسب انتشار الأمراض والأوبئة، إلا أنني أؤكد على أن الصحة تتقهقر إلى الوراء كل يوم لأنني أعتد على :

أ- مصالح الاستعجال في المستشفيات الجامعية التي ينعدم فيه الضمير المهني لبعض أعوان الشبه طبي وانعدام الانسانية والابتساماة المجانية التي يقدمها للمريض والتي أراها نصف العلاج.

ب- عودة الأمراض التقليدية التي كانت بداية الستينات فبعدما قضت عليها وزارة الصحة بفضل مجهوداتها آنذاك هاهي تعود من جديد، مثل أمراض السل، الجرب، زيادة على انتشار الأوبئة والأمراض الناتجة عن تلوث المياه.

استعمالها والسير فيها، لذا نتمنى أن تجد العناية والدعم قصد إصلاحها وإنشاء طرق أخرى جديدة تساهم في فك العزلة عن القرى الريفية والجبليّة.

أما فيما يخص الإنارة الريفية، فإن ولايتنا تشهد نقصا كبيرا في هذا القطاع ونفس الشيء يقال عن الغاز الطبيعي، فإن أغلب بلديات الولاية تفتقده ولا تتوفر عليه وخاصة بلدية عين قشرة، وحتى في بعض المدن الكبيرة التي بها تجزئات أو تخصيصات مسكونة منذ أحد عشرة سنة ومازالوا محرومون من هذه المادة الحيوية.

السيد رئيس الحكومة، نتمنى لكم صادقين النجاح في مهمتكم النبيلة بعون الله وبعون المخلصين من أبناء هذا الشعب. والله موفقكم والسلام عليكم ورحمة الله.

4- السيد بلقاسم كشاط: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيدي رئيس الحكومة، والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي.

بادئ ذي بدء أشكر، السيد رئيس الحكومة، على ما جاء به مفعلا لحصيلة عمل الحكومة السنوي لكنني أريد المزيد من الجهد والتضحية من الكل حتى أرى بلادي أكثر رقيا وتطورا لما هو عليه حتى يسعد فيه المواطن اليائس ويشبع فيه المواطن الجائع والمتعلم فيه لا يجوع ولا يستعبد، ويرتاح فيه المواطن الفقير ويزول الغبن وتختفي فيه مظاهر البؤس والفقر وتنتهي فيه الحقرة والتهميش ويفرح فيه الجميع.

سيدي الرئيس، إنني أريد أن أركز في تدخلتي هذا على نقاط أهمها:

أولا، قطاع العدالة : إن الإصلاحات الأخيرة التي تمت في هذا القطاع تبعث روحا تفائلية للارتياح والاطمئنان على جهاز القضاء الذي يمثل العمود الفقري لدولة القانون التي نسعى جاهدين لبنائها من خلال إنشاء لجنة وطنية لإصلاح العدالة، وتعديل قانوني العقوبات

أن نساوي قيمة السكن الاجتماعي بقيمة السكن الريفي لنضمن من خلاله استقرار السكان وتقل البناءات الفوضوية بالمدن التي لا تتطلب طلب قطعة أرض ولا مخطط عمراني ولا وساطة.

خامسا، الطاقة: إنني أنوه بالمجهودات المبذولة من قبل الحكومة في هذا الميدان من خلال مشروع إنجاز أنبوب ثاني بين الجزائر وإسبانيا للغاز الطبيعي، والصفقات التي تعقد من حين لآخر مع أكبر الشركات العالمية للتنقيب عن البترول في صحرائنا، أما محليا فأشير إلى الارتياح الكبير للمواطنين القاطنين بالمدن ذات الكثافة السكانية المعتدلة والتي استفادت بالغاز الطبيعي مؤخرا مثل مدينة بوقاعة بولاية سطيف والتي كانت مبرمجة مع مدينتي عين أزال وعين أولمان إلا أن سكان هاتين الدائرتين لم يستفيدوا بعد من توصيل الغاز الطبيعي إلى مساكنهم، مما جعل حديثهم اليومي الغاز الطبيعي، أرجو منكم، سيدي رئيس الحكومة، الإسراع في إنجاز هذين المشروعين بعين أزال وعين أولمان لطمأننة سكان المنطقة.

وفي الأخير، أجدد ندائي لمحاربة الإرهاب ومخلفاته، خاصة ونحن مقبلين على شهر رمضان حتى يقوم المواطن مرتاحا في طمأنينة وأمن، وهنا أنوه بالمجهودات المبذولة من قبل قوات الأمن، وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي لسبيل جيش التحرير، ونحن في شهر نوفمبر إذ نعيش ذكرى غالية على شعبنا ذكرى الفاتح من نوفمبر التي أتت ثمرتها باستقلال البلاد. والسلام عليكم.

5- السيد علي ساحل : السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

في البداية نسجل ارتياحنا للنتائج الإيجابية المحققة على مستوى تحسين الأداء الاقتصادي وتصحيح التوازنات الكبرى لاقتصادنا إضافة إلى الخطوات الهامة في مجال استتباب الأمن والاستقرار في مؤسسات وأجهزة الدولة.

ج- انتشار أمراض العجز الكلوي والمعاناة الكبيرة التي يعاني منها المرضى والخاصة بقلّة أجهزة التنقية فإن تبين للطبيب المعالج مريضا بهذا الداء، فإنه لا يستطيع اسعافه لأن كل الأجهزة مخصصة للمرضى الذين سبقوه فأين يذهب وأين الحل؟

ثالثا، قطاع الأشغال العمومية، سيدي الرئيس، أطلب توضيح بخصوص النقاط الأربعة الآتية :

1- الطريق السريع شرق - غرب،

2- ميетро الجزائر،

3- الميетро بواسطة السكة،

4- الطريق الوطني رقم 77 الذي يربط ميناء جنجن (جيجل) ومن خلاله المنطقة الحرة لبلارة بالعلمة ولاية سطيف مرورا ببني عزيز وإن فتح هذا الطريق سيعود بالخير على كل ولايات الشرق الجزائري ويحدث نوع من التوازن من خلال التخفيف عن ميناء العاصمة وتخفيف حركة المرور عن الطريق الوطني رقم 5 الذي يحتل المرتبة الأولى وطنيا في حوادث المرور.

رابعا، قطاع السكن : هنا يجب الإشارة إلى المبادرة الحسنة التي قامت بها الحكومة من خلال برنامج سكني "البيع بالإيجار" والتي وجدت صدى كبيرا لدى المواطنين المحرومين لسنوات عدة من السكن الاجتماعي واقترح تعميمها على كل ولايات الوطن.

وألفت انتباهكم، سيدي رئيس الحكومة، إلى نقطتين : الأولى، هي بناء سكنات من نوع غرفة واحدة والتي رفضها معظم طالبي السكن حتى العزاب منهم وقيمت بدون توزيع، الثانية، هي قضية التباين في تسديد مبلغ الإيجار من مواطن لآخر كما هو الحال في بلدية عين الكبيرة ولاية سطيف حيث أن المواطنين لا يدفعون نفس قيمة الإيجار رغم أنهم استلموا مفاتيح المساكن في وقت واحد والظاهرة وطنية كما قرأتها في الجرائد اليومية.

كما أن السكن الريفي يبدو أن فيه تمييزا بين المواطن الذي يقطن المدينة وذلك الذي يقطن الريف، فالمفروض

بخصوص قطاع الري، فرغم الأهمية الحيوية التي يكتسبها الماء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية فإن الجهود المبذولة لإنجاز السدود تبقى دون المستوى المطلوب وذلك سواء من حيث عدد الإنجازات أو مدتها التي تتأخر في أغلب الأحيان، ومثال ذلك سد "تاقصبت" الذي نسجل تأخر في استغلاله لمدة أربعة سنوات أخرى بسبب عدم إنجاز القنوات.

وبصفة عامة، فإن الحديث عن النجاح في تحقيق التوازنات الكبرى للاقتصاد واستقرارها، وكذا تحقيق نتائج إيجابية في مسيرة التنمية يقترن بتدهور مستوى المعيشة وازدياد مظاهر الفقر والبطالة والانحراف والجريمة، وإنها لمفارقة كبيرة ومضرة بالمجتمع ونتمنى أن يتركز جزء من جهودكم على تصحيح هذا الاختلال.

أما بشأن الوضع السياسي للبلاد، فإن الحالة التي تعيشها مناطق القبائل الكبرى تشير القلق أمام عدم نجاعة الأساليب المعتمدة في معالجتها، ونحن من هذا المقام نقول إنه بالحوار والتشاور والاستماع إلى الانشغالات والعمل على التكفل بها، هو السبيل الوحيد لتجاوز هذه الأزمة والحيلولة دون استغلالها من أطراف لا تريد الخير لبلادنا.

أخيرا، نتمنى أن تكون مساهمتنا هذه جهدا بسيطا ومتواضعا إلى جانبكم بعيدا عن كل مساومة أو مزايمة سياسية لأننا لسنا بحاجة إلى هذا المستوى في التعامل، إن أملنا في أن نرى بلدنا ومستقبل أبنائنا مضيئا يسلك السبيل السليم.

نقول لكم، السيد الرئيس، وفقكم الله في مسعاكم وألهمكم النجاح، وشكرا.

6 - السيد عبد القادر ميمون : سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة المحترم،

الجمع الكريم،

رمضان كريم.

وفي هذا الإطار، نحن ندرك جيدا أن هذه الإنجازات هي ثمرة جهد متواصل ومتأني لنشاط حكومات سابقة أسست لقواعد النجاح هذه، فبقدر ما نحن نشمن جهد هذه الحكومة والتي نعتز لرئيسها في شخص، السيد المحترم علي بن فليس، بالنزاهة والكفاءة والتواضع، واعتماده منهج الحوار والتشاور كقاعدة لجهد جماعي، فبالقابل فإن هذا المسعى هو إستكمال لمسيرة وطنية تصحيحية بدأت منذ سنوات وتحمل رجال في سبيلها الصعاب والتحديات واختاروا مناهج عمل واتخذوا قرارات كانت أحيانا غير شعبية، لكنها كانت ضرورية لتأمين المسعى وتحقيق التقييم الوطني.

السيد رئيس الحكومة، نحن لانشكك في مصداقيتكم وصدقكم، وأنتم تبدلون الجهد الحثيث والصادق من أجل إيصال بلادنا إلى بر الأمان.

لقد راعيتكم تطلعات الشعب وانطلقتكم في إنجازات كبرى سيكون لها النفع الكبير، لا شك، والمؤشرات الإحصائية تبشر بالخير في المستقبل القريب.

لكن سيدي الرئيس، هناك سلبيات مازالت تلقي بظلالها على عمل الحكومة، وإذا لم تسارعوا في إيجاد الحلول المناسبة والسريعة لها، فسوف تتفاقم وتتجذر ويصعب بالتالي تجاوزها.

إن هذه النقائص التي سنتكلم عنها لمسناها من خلال زيارتنا الميدانية وتمثل في قطاع الشباب والرياضة، حيث يلاحظ غياب رؤية وسياسة وطنية منسجمة تدمج القطاع في الحركة التنموية للبلاد، إضافة إلى أن قوانينه الأساسية لم تتكيف مع الواقع الحالي.

أما قطاع الفلاحة، فرغم النقلة النوعية التي عرفها القطاع غير أن تطبيق برنامج الدعم الفلاحي شهد اختلالات تمثلت في التوزيع غير العادل للاعتمادات ونقص في المراقبة والتحكم في التسيير، كما نؤكد بهذه المناسبة على الإسراع في تطبيق الإصلاح الفلاحي بواسطة الإمتياز أو البيع.

أما فيما يتعلق بالقطاعات المختلفة فلا بد من الاعتراف بالدولة الجزائرية أنها أعادت إنجاز كل ما خربه الإرهاب بقيمة 20 مليار دولار، منها المدارس، الجسور والطرق والمنشآت الأخرى.

أما بشأن قطاع السياحة، لابد على الدولة تطوير هذا القطاع خاصة في جنوب الوطن الذي يتوفر على إمكانيات أكثر، مقارنة بالشمال.

أما بخصوص قطاع النقل، فيبقى السؤال مطروحا أين وصلت نسبة الأشغال بميترو الجزائر العاصمة؟ أما الكهرباء، فقد اتخذتم إجراءات تتمثل في الدفع الجزافي لفاتورة الكهرباء بقيمة 400 دج لسكان الجنوب، ولكن هذه الإجراءات تبقى غير كافية.

أما فيما يخص قطاع التعليم العالي، فقد أنجزت الدولة في ظرف قصير عدة جامعات على مستوى التراب الوطني، ولكن أكثرها تعاني من نقص الأساتذة والإمكانيات.

أما بخصوص قطاع الفلاحة، فقد جاء في برنامجكم تحقيق أمل الفلاحين وهي حل مشكل العقار الفلاحي، ونشكركم على مسح ديون الفلاحين.

في الأخير، أحيي الإجراءات الخاصة التي اتخذتموها فيما يتعلق بأجور أربعين ألف عامل، والإجراءات الأخرى التي تخص 23000 معلم مؤقت.

وأتمنى لكم كل النجاح، وكذا لحكومتم التحقيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ينتظره كل الجزائريين، والسلام عليكم.

7- السيد محمد عوام : سيدي رئيس الحكومة المحترم، لا بد من أن أشكركم في البداية شخصيا عندما صرحتم بأنكم تتحملون المسؤولية أثناء وقوع النكبة الأليمة التي تعرضت لها بلادنا يوم السبت الأسود. ، كما أشكر

أحيي في البداية، السيد رئيس الحكومة، على المجهودات التي قام بها أثناء الكارثة الطبيعية يوم 10 نوفمبر 2001.

في الحقيقة الجزائر عندها تجربة فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية مثل (زلزال شلف 1980- مناء أرزيو- زلزال عين تيموشنت)، فبعض الأبواق والساسة اغتبنوا هذه الفرصة لاستعمال هذه الكارثة لأغراض سياسية فنقول لهم إن الدولة الجزائرية برئيسها وحكومة بقيادتكم اتخذت عدة إجراءات جد مهمة ومنها إسكان أكثر من 1000 في ظرف 10 أيام ومنح 700000.00 دج لكل ضحية، وفتح الطرق وتجديد كل القوات الحية للبلاد مثل الجيش الوطني الشعبي والحماية المدنية، وكذلك المواطنين الذين يستحقون التحية.

كما أحيي، السيد رئيس الحكومة، على كل المجهودات التي قام بها من أجل تنفيذ البرنامج الذي صادق عليه البرلمان.

وبعد قراءة بيان السياسة العامة لاحظنا أن موضوع الوضع الأمني قد صنف في آخر الانشغالات، ونحن نراه شرط أساسي لإنجاح أي برنامج، خاصة في المناطق المتضررة من جراء الإرهاب خاصة ولايات الوسط، ولكن يبقى متفائلين مادام هناك رجال واقفون مثل الجيش الوطني الشعبي ورجال الأمن، والرجال المخلصين لهذا الوطن.

إن المواطن الجزائري هو الأساس في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وهو المستفيد الأول في كل البرامج وهو الذي لابد على الدولة تحسيسه بكل الوسائل، المكتوبة والسمعية البصرية بالأمور الأتية :

- احترام دولة القانون ومؤسساتها،

- احترام أخيه،

- احترام المحيط الذي يعيش فيه،

- استعمال كل الطاقات الموجودة عند الشباب،

- الشفافية في التسيير على المستوى المحلي.

ثالثا، قطاع السكن : سيادة رئيس الحكومة، معالي وزير السكن المحترم، نبارك ونشكر مسعاكم المتمثل في توزيع السكنات على المواطنين المنكوبين بعد الفيضانات الأخيرة ، ونعلمكم أن هذه السكنات كانت مغلقة لأكثر من 10 سنوات، وأقترح عليكم بعد المعاينة في الميدان ، خاصة في الأرياف، وبعد التأكد من الأضرار الجسيمة المتمثلة في سقوط وانهيار المنازل ، وضع حد للزحف الريفي الذي تعانيه المدن ، وفي هذا الإطار، أقترح عليكم بناء مساكن ذات طابع إجتماعي في القرى والأرياف والمناطق المتضررة، حفاظا على بقاء مواطنينا في أماكنهم، حتى لا تضاف للدولة أعباء مثل التشغيل وتوفير المياه والكهرباء... إلخ، ويكون سعر السكنات نفسه المعمول به في المدن حتى نتجنب مشكلة السكنات من نوع الفونال "fonal" والتي ومع مرور الزمن تحولت إلى أحياء قصديرية لا تصلح لصحة الإنسان.

رابعا، قطاع المجاهدين: سيادة الرئيس، إن المآثر التاريخية تعد من المميزات التاريخية لثورتنا المجيدة وهي مصادر حية تعبر بصدق عن البطولات الثورية التي عرفتها بلادنا.

وفي هذا الإطار، أحيطكم علما، أن مجزرة أولاد درياح بدائرة سيدي علي الكبرى بمنطقة الظهره كتب بشأنها العديد من المؤرخين والكتاب ، سواء الأجنب أو داخل الوطن، حيث قام المعمرون والجيش الفرنسي في مطلع القرن 19 باقتراح جريمة ضد البشرية تتمثل في قتل حوال 2451 فرد، وكذا قتل حيواناتهم داخل مغارة ما زالت موجودة إلى يومنا هذا، مستعملين الغازات السامة والمحرمة دوليا، فهذه المنطقة تحتاج إلى معاينة من قبل المختصين ونرجو منكم التحقيق بشأنها لأنها تفتقد لأية إشارة حولها كما نرجو العناية بمنطقة أخرى قريبة جدا من المنطقة الأولى وهي منطقة "حجاج" بولاية مستغانم وبالضبط مزرعة " دي جونسون" حيث لقي هنا أبطال المنطقة إبان الثورة التحريرية أشجع أنواع التعذيب والتنكيل، وللعلم فإن العديد من المجاهدين الذين ذاقوا مرارة التعذيب في أحواض الخمر، ما زالوا على قيد

الشعب الجزائري البطل الذي عودنا دائما على روح المسؤولية في الشدائد.

وفي إطار دراسة بيان السياسة العامة لحكومتمكم ، أرفع إليكم بعض الانشغالات الآتية :

أولا، قطاع السياحة: إن هذا القطاع مرشح ومؤهل لتخليص الاقتصاد الوطني من هاجس تقلبات سعر النفط والارتكاز الكلي على مداخله، وفي هذا الإطار، تعد ولاية مستغانم قطبا سياحيا هاما لما تتوفر عليه من مقومات طبيعية مثل الشواطئ التي تمتد على مسافة أكثر من 120 كلم زيادة على المناخ المعتدل، إلا أن هذه المقومات يستلزم التحكم فيها بواسطة عدة إجراءات من أهمها :

- 1- حماية شواطئنا من التلوث،
- 2- حماية مناطق التوسع السياحي من أي استغلال آخر سواء عمرانيا أو صناعيا،
- 3- القيام بدراسة شاملة على المدى المتوسط والبعيد وضبطها وإحترامها ميدانيا مع مراعاة الطابع الساحلي للمنطقة ،
- 4- تشجيع الاستثمار السياحي الوطني وبالشراكة وهذا بإعطاء امتيازات تحفيزية،
- 5- منع الخلط بين الهياكل ذات الطابع السياحي المحض وما يسمى بالسكنات الثانوية.

ثانيا ، قطاع الفلاحة : فأنا أؤمن بالمجهود النوعي الذي يقوم به القطاع في تدعيم وتشمين الوحدات الانتاجية، إلا أن هذا البرنامج الطموح تشوبه تصرفات تكاد تحرفه عن هدفه لو لم تكن الرقابة البعدية في الميدان ووضع حد للتلاعبات والصاصرة.

ويبقى العقار حجرة عثرة أمام انطلاقة جدية وفعالية تضمن للفلاح ديمومة مستثمرته ومستقبله وبقى على السلطة العمومية مع المؤسسات الدستورية الوقوف على هذا الوضع وسن نص قانوني في هذا الشأن.

8- السيد أحمد نيار: سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني ،
السادة الوزراء ،
زميلاتي زملائي ،

فيما يتعلق بالسياسة العامة ، سيدي الرئيس، تنحصر مداخلتي في موضوع التنمية المحلية، وهذا في الوقت الذي نتكلم عن إصلاح الدولة، ألم يكن من الضروري أن نلتفت أكثر إلى موضوع البلديات، إذ أن البلدية تعتبر على مستواها حكومة محلية بحيث يلعب كل عضو من أعضائها دورا خاصا به إذ أن العضو المنتخب يقدم تقرير نشاطه إلى مواطني بلديته بحيث أن إدارة شؤون المواطنين تستلزم التخطيط، المعرفة وحسن التسيير، لذا فإن الجماعات المحلية تثن فكرة الخدمة العمومية، وإن التسيير الديمقراطي للشؤون العامة في الشفافية الكاملة تسعى إلى تحقيق المقولة الأساسية المتمثلة في دولة القانون وعلى البلدية أن توفر أمن المواطنين، وكذلك السكن والشغل ووسائل النقل والصحة وغير ذلك من الانشغالات اليومية التي يتخبط فيها المواطن، بما في ذلك المحافظة على البيئة ، ولذا فإن حسن التسيير يبدأ من البلدية لتحقيق دولة القانون.

فيما يخص المسألة الاجتماعية، عرف الجزائري في السنوات الأخيرة أزمة إقتصادية خانقة، ضف إلى ذلك النزوح الريفي نحو المراكز الحضرية من أجل أمن أوفر ، بحيث تركت هذه المجموعات النازحة أراضيها، فألاف الهكتارات من الأراضي الفلاحية هي اليوم غير مستغلة، وفي هذا الإطار أقترح تدخل الدولة في توفير الأمن وإعادة النازحين إلى أراضيهم الأصلية ومساعدتهم ماليا لترميم سكناتهم وإستصلاح أراضيهم (الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية ، الكهرباء الريفية ، إصلاح الطرقات ، ترميم المدارس، المراكز الصحية، مراكز البريد وقنوات المياه الصالحة للشرب) إلى غير ذلك... من الأمور المسهلة للعودة إلى الحياة العادية المنتجة حتى نتجنب كل ما هو واقع في المدن من آفات إجتماعية مختلفة.

الحياة ونرجو تسجيل شهاداتهم والحفاظ على هذا المكان حتى يبقى شاهدا على بشاعة الاستعمار.

خامسا، الصيد البحري: إن ولاية مستغانم تمتد على ساحل طوله 120 كلم يستدعي منا إنجاز موانئ صغيرة، وشواطئ ، وهنا ألفت إنتباه ، السيد وزير الصيد البحري والموارد الصيدية، إلى وجود ميناء صغير في بلدية " خضرة" منذ عهد الاستعمار وأن هذا الميناء المسمى " ميناء مينار" في حالة إهمال ، لم يستغل منذ الإستقلال ويقع بين بلديتين فقيرتين، يمكن الإلتفاتة لهما من خلال إعادة تأهيل هذا الميناء الذي حتما سيرفع من المستوى المعيشي لكثير من مواطني هذين المنطقتين.

سادسا، قطاع الطاقة والمناجم : إن ولاية مستغانم باستثناء بلديتي "مستغانم" ومزاگران" لم تستفد من مشاريع لتزويد أكثر من 30 بلدية بالغاز الطبيعي ، مع العلم أن المشروعين الخاصين بتزويد بلديتي "حاسي مماش" و"فرنائة" بغاز المدن لم يتحقق حتى يومنا هذا.

نرجو منكم، سيدي الرئيس، تفعيل هذين المشروعين والعمل على تجسيد مشاريع غاز المدن بالمنطقة الشرقية للولاية، والتي تعرف ظروفا طبيعية قاسية.

سابعا، قطاع الشبيبة والرياضة: إن نقص المساحات الخضراء والملاعب للأطفال والشباب، يجعل الكثير منهم عرضة سهلة لمروجي المخدرات، نرجو منكم وضع سياسة وطنية لإنجاز المساحات الخضراء وأماكن اللعب، كما نرجو من الوزارة مساعدة قطاع الشباب والرياضة بمستغانم بوضع لوح إلكتروني ومضمار لألعاب القوى بالملاعب الأولمبي لمستغانم.

وفي الأخير، أشكركم جزيل الشكر، ووفقكم الله، والسلام عليكم.

للبلديات 13 غرب مقر ولاية تيبازة، والتوزيع العادل للمساعدات المالية على الفلاحين وذلك بإشراك الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين على المستوى المحلي.

9- السيد مختار عمراني: السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
السيدات، والسادة النواب،
ضيوفنا رجال ونساء الإعلام،
سلام الله عليكم ورحمته وبركاته.
ثم الصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد المصطفى.

أود أن أشكر، أولاً وقبل كل شيء، السيد رئيس الحكومة، ومصالحة على إعداد هذا البيان الذي تضمن السياسة العامة، فدون تعليق قد تضمن هذا الأخير وقائع وتوجيهات ونصائح، وكذا الحقائق التي تعبر عن الأمر الواقع، وعن تسيير الحكومة، وحتى الأمر الواقع الميداني.

إن المنهجية التي اتبعتها الحكومة والمعتمدة على فتح حوار شامل، وبالأخص ما بين أجهزة الحكومة والمجالس المنتخبة خاصة على مستوى المجلس الشعبي الوطني، والذي قد يؤدي لا محالة إلى تجنيد كل الطاقات الموجودة في البلاد، وهو دليل قاطع لعزمها على انقاذ البلاد من الأزمات التي تتخبط فيها منذ عقد من الزمن، هذا من جهة، وتطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية، بجانب البرنامج الإستعجالي المتولد عن النكبات والأزمات المتعددة والمتنوعة، منها الفيضانات الأخيرة، فضلا عن عواقب الإرهاب الهجمي المستهدف للبلاد بصفة عامة من جهة أخرى، كما شهدنا أيضا أن الحكومة تبارك وتشارك في كل ما يرمي إلى لم الشمل والمصالحة من أجل الصالح العام، وذلك مع كل فئات المجتمع دون إقصاء أي طرف كان.

سيدي الرئيس،

إن مخطط المساندة لإنعاش الاقتصاد المتمثل في المجهودات التي تبذلها الدولة في هذا الإطار، غير أنها غير كافية.

أما قطاع السكن، ففي ولاية تيبازة عدة برامج سكنية أنجزت في إطار السكن التساهمي في مختلف البلديات الريفية ولكنها بقيت دون مشترى أو راغب في شرائها وهذا عائد أساسا للسعر المرتفع.

وفي هذا الإطار أقترح أن تحول هذه السكنات إلى سكنات إجتماعية أو تطبق عليها صيغة البيع بالإيجار، وأذكر على سبيل المثال بلدية الناظور، بلدية مراد، بلدية قوراية، بلدية بوسماعيل بالإضافة إلى السكنات التي من المفروض أن ترمم على مستوى بلدية حجوط بحيث أن هذا البرنامج متوقف منذ سنة 1987.

أما قطاع الشباب والرياضة، فإن وضعية هذا القطاع في حالة يرثى لها بحيث أن عدة ملاعب من عهد الاستعمار الفرنسي تحتاج إلى الترميم والإصلاح من حيث السياج، الأرضية، المدرجات، مثلا في حجوط، القليعة، شرشال وبوسماعيل، مع الإشارة إلى توقف الأشغال بالملعب المتعدد الرياضات بالقليعة وهذا منذ سنة 1985 وهذا لعدم توفر الميزانية، وكذلك بالنسبة إلى ملعب مناصر لنفس الأسباب.

أما بخصوص قطاع الصحة، ينبغي بذل جهد كبير في هذا القطاع، بحيث توجد 3 مستشفيات تستحق عناية خاصة من حيث الترميم وهي على التوالي: مستشفى حجوط، مستشفى القليعة، مستشفى قوراية، إذ أن قاعات العمليات الجراحية ينقصها أجهزة تكييف الهواء، بالإضافة إلى مشاكل المياه لذا يجب تخصيص بئر كامل.

بالنسبة إلى قطاع الفلاحة،
فيجب، إلغاء ديون الفلاحين، وتنمية الفلاحة الجبلية

كما نشني على ما تم إنجازه من الإصلاحات الأساسية والضرورية مثل :

1- إصلاح العدالة والذي عرف تطور ملحوظ في السنوات الأخيرة من حيث الإصلاحات الهامة التي تم القيام بها بشريا ومنهجيا ، والذي مس كل ولايات الجمهورية، والتحسين الملحوظ والشامل لهذا القطاع، إضافة إلى السعي لمراجعة الأسس التشريعية والتقنيات القضائية... إلخ.

زيادة على العمل لإنجاز المشاريع السكنية في إطار تحسين الظروف الاجتماعية لسلك القضاة وإطارات العدالة بصفة عامة.

إضافة إلى إنشاء عدة لجان للإصلاحات منها لجنة إصلاح هياكل الدولة والتي تهدف إلى تطوير الخدمة العمومية... إلخ.

سيدي الرئيس،

أما عن جانب التنمية الشاملة للبلاد أقول إنه على عاتق المجتمع الجزائري ككل، وليس على عاتق الحكومة وحدها.

صحيح أن هناك الحاكم والمحكوم والأمر والمنفذ ، إلا أن القضية قضية الجميع فهي للجميع وعلى الجميع، ففي هذا الصدد التنموي ، فأولا وقبل كل شيء، نحن نشتم الجولات الميدانية التي قام بها السيد رئيس الحكومة، في بعض الولايات، وكذا أعضاء الحكومة الممثلة في بعض قطاعات النشاط، بالخصوص الجولة الأخير التي قام بها، مندوب الحكومة المكلف بالإنعاش الاقتصادي إلى ولايات الجنوب والتي تتفاهل بها لانطلاق المشاريع التنموية التي عرفت تأخرا ملحوظا يعد بالسنوات ودون مبرر مقنع ، وذلك في القطاعات (البريد، فلاحه، الري، الأشغال العمومية).

سيدي الرئيس، وبالرغم من التحسن الذي عبرنا عنه في البداية، لا يمتنعنا تسجيل بعض الملاحظات بخصوص القطاعات الآتية، وذلك بعد قراءة تنا لتقاريرهم المرفقة لبيان السياسة العامة وهي :

1- قطاع البريد والمواصلات (صفحة رقم 17) جاء في موضوع رقمنة المحطات الأرضية، وقد تم برمجة ثمان (08) ولايات في الجنوب ، كما تم رقمنة محطة جانت، هذا لا أساس له من الصحة، وأن الهاتف غير موجود تماما بدائرة جانت منذ 5 سنوات خلت ، الشيء الذي عرقل النشاط السياحي بالمنطقة وكل الخدمات الأخرى التي تتعلق بالاتصال الهاتفي أو الفاكس.

2- قطاع الثقافة والاتصال (صفحة رقم 06) ، جاء في موضوع المحافظة على التراث الثقافي وإبرازه ، فإنه تم برمجة أعمال الصيانة وترميمات تمس العديد من المرافق عبر الكثير من الولايات، إلا أنه لم نسجل ولو مجرد ذكر ولاية إيليزي عامة، والقصور الثرية الثلاثة، والمصنفة من قبل المنظمة العالمية لليونسكو سنة 1981 كأثار عالمية، والجدير بالذكر أن هذه القصور تم دمجها في الحظيرة الوطنية منذ 1986، لم يولهم القطاع أبسط العناية ، وهم أقدم من فاس ومكناس من الناحية التاريخية.

أما الموضوع المشار إليه في (الصفحة رقم 7 الفقرة 2) المتعلق بتطوير الهياكل القاعدية الثقافية، في هذا المجال قد أهمل القطاع مصير مركز الأبحاث الذي انطلقت به الأشغال سنة 1993 بجانت وتوقفت سنة 1997 إلى يومنا هذا بالرغم من أنه تم إنجاز الجناح الإداري بنسبة 100٪ ، وخمس سكنات وظيفية التابعة له أيضا بنسبة 100٪ ، وكذا التهيئة، والمجاري ، والهندسة المعمارية، ولم يبق سوى القاعات البيداغوجية والتي لم تنطلق بها الأشغال بعد.

(وأحسن مثال هو جمهورية الصين الشعبية) ونقول
أطلبوا النموذج ولو بالصين.
بالنسبة إلى المحيط الأمني:
نتفق ، سيدي الرئيس، مع الحكومة ، وزيادة على ذلك،
نؤكد أن مواصلة محاربة الإرهاب واجب مقدس وواجب
وطني وواجب إنساني، وهذه المحاربة لا بد أن تكون أمنية
وسياسية واقتصادية وتربوية ، بالإضافة إلى ذلك أن
تكون:

- ردعية وواقئية،
- مواصلة ترقية الوثام المدني إلى وثام وطني ،
- التعاون مع الجهات في الداخل والخارج ومع كل
التحالفات المخلصة لمحاربة الإرهاب في كل مكان ومن
كل نوع ،
- تحديد مفهوم الإرهاب وعدم الخلط بين النضال
التحرري والإرهاب.

إن ما جرى يوم 11 سبتمبر في الولايات المتحدة
الأمريكية، وما جرى ويجري في فلسطين، وما جرى
ويجري في الجزائر من إرهاب دموي جبان، وما جرى في
العراق وفي الكويت ويجري في افغانستان من أشكال
للإرهاب عانا منه المواطنين العزل.

ونؤكد أن أول متضرر من الإرهاب هو الاسلام، ومن أوائل
الدول المتضررة كذلك دول من الجنوب ، لأن للإرهاب
تاريخ وأسباب وأساليب وأهداف تتعدى الأشخاص،
ويتبرأ منها كل دين سماوي وحضارة إنسانية.

إن التناقض الفكري واللغوي والعقائدي والحضاري
والتاريخي واضح في عبارة الإرهاب الإسلامي ، كلمتان
لا تلتقيان ما دام إرهاب ، فهو ليس إسلام، وما دام
إسلام فليس إرهاب، لا يجني الجاني وهو مسلم ولا يسرق
السارق وهو مسلم، ولا يقتل الإرهابي وهو مسلم.

واقترحي على أولي الأمر، أن ينعقد في الجزائر ملتقى
دولي تنظمه الجزائر مدعمة من بلدان استيقظت آنفا بعد
أن لدغت من جحرها، وأن الجزائر تبقى ضحية للإرهاب ،

سيدي الرئيس،

إن التغاضي أو إهمال مثل هذه المشاريع يعتبر بمثابة
غض النظر عن انشغالات المواطن إضافة إلى تبذير
الملايير دون فائدة ، لأن المشروع لم يكتمل والأموال
أنفقت. لذا، نحن نطالب بالقيام بزيارات تفقدية ميدانية
من قبل كبار المسؤولين المركزيين للاطلاع على مجمل
هذه الأوضاع.

شكرا سيدي الرئيس.

10- السيد أحمد بيوض: بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

معالي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء ومرافقيهم ،

زميلاتي زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ،

رمضانكم كريم وصيامكم مقبول.

أترحم بداية في هذا الشهر المبارك على الشهداء وكل
ضحايا الأحداث الأليمة التي عرفتتها بعض ولايات الوطن
العزير وكذلك ضحايا الإرهاب وضحايا السيول، راجيا
من الله عز وجل أن يرحمهم ويرزقنا وأهليهم الصبر
والسلوان، ويتم شفاء الجرحى، إنا لله إنا إليه راجعون.

إن ما حققته حكومة ، السيد علي بن فليس ، يمثل أهم
محاو البرنامج الذي تبنته غالبية الأحزاب سواء من ذهب
أو بقي، فتناسقت حكومة الوثام مع وثام البرنامج ووثام
البرنامج مع برنامج الوثام.

إن الجزء المحقق من البرنامج عظيم والمنتظر منه أعظم ،
إن تحقيق هذا البرنامج كفيل بإخراج الجزائر من الأزمة
ويضعها في صف الدول المتقدمة ويجعلها منسجمة
بكفاءة ومناعة داخل العولمة المفروضة، لكن ليس على
حساب الخصوصيات الحضارية والثقافية والعدالة
الأجتماعية، ولنا أمثلة في كثير من الدول لتجسيد ذلك

إن كل الأحداث التي توالى على الجزائر هي صفحات من تاريخنا الذي لا يختلف عن تاريخ الأمم الأخرى.

ولا بد من قراءة متأنية تحليلية لهذه الأحداث في مسيبتها وتشحينها وعلاجها والوقاية من تكرارها.

للأسف، فإن بداية العشرية الأولى من هذا القرن تشبه إلى حد ما بداية العشرية الأخيرة من القرن الماضي. نشمن ما تقوم به الحكومة من مشاورات مع كل الأطراف، عروش، أحزاب، مجتمع مدني، ومفاوضات، وعمل جوارى، وحوار مسؤول، وعفو مع المقدرة لتهدئة الأوضاع وإيجاد حلول للمطالب الشرعية، إلا ما هو غير دستوري، والدستور ميزته المراجعة عند الضرورة، مع التواصل في الجوهر.

إن المؤسسات في بلادى شرعية ودستورية، ولا يضرها أن تحاول بعض الجهات إقحامها في الأحداث مادامت التهمة هي المحافظة على دولة قوية مهابة، وشعب موحد، سواء في الجبال أو الهضاب أو الصحراء، يأبى الانفصال، كما رفض الاندماج بالأمس ويأبى كذلك انفصال اليوم ليصطاده اندماج الأمس، كما بقيت الصحراء جزائرية بالأمس، فإن القبائل تبقى جزائرية اليوم بفضل رجالها ونسائها وبنات وأبناء مدارسها وثانوياتها، وكل شبابها الذين أكدوا ذلك في أوج الأحداث.

إن حكومة، السيد علي بن فليس، خلقت دنيا مكية جديدة في ترقية التنمية ومعالجة المشاكل المطروحة، كما دعمت الثقة بين الحاكم والمحكوم، والثقة في نظرنا هي أساس الحكم، هذه الثقة كانت مفقودة عموديا وأفقيا منذ مدة طويلة، ولا بد من ترقيتها وتدعيم أبنائها فهم أهل للثقة والتزكية، وهذا رأي أحرار مستقلين غير محزبين، شهود من خارج الحكومة ولكن من عمق الجزائر.

إن التعايش في الحكومة الواحدة، لا يخلو من مفارقات وتناقضات، فتعايش الأشخاص قد يخفي تناقض البرامج، ويبرز المجاملة على حساب النجاعة، وعلى حساب الوفاء

ونظرا إلى الثقة التي تتمتع بها إقليمية وعالميا وكذلك الحنكة الدبلوماسية والسياسية والأمنية للمسؤولين في بلدي، ويتناول هذا الملتقى مفهوم الإرهاب، أنواع الإرهاب، أسبابه، تمويله، نشاطه، طرق محاربه، والوقاية منه، وعدم الخلط بين الإرهاب والنشاط التحرري للدولة، والمسؤولين عنه، والمنفذين له من الأشخاص أو الجماعات أو المنظمات أو الدول أو مجموعات دول كما يجب أن يتناول :

- استراتيجية الإرهاب وأعرافه ،
- مواقف الديانات من الإرهاب ،
- التصدي للإرهاب وقمعه والقضاء على جذوره ،
- علاج أسبابه والوقاية منه .

بالنسبة إلى الوضع الأمني والاجتماعي والسياسي نؤكد على :

- ترقية الوثام المدني إلى واثم وطني ،
- مباركة كل المجهودات الرامية إلى التفاوض والصلح وتفويت الفرصة على الانفصاليين ودعاة تقسيم الجزائر، حسب مخططات دبرت بمخابر أعداء الجزائر، كما دبر للإرهاب بالأمس في مخابر شبيهة.

نحن متيقنون أن، معالي رئيس الحكومة، عكس بعض شركائه، وتطابقا مع تحليلنا، يرفض الخلط بين الإرهاب الدموي الزندقي، وما جرى في بعض مناطق الوطن من أحداث جوهرها ديمقراطي ولكن استغلالها إجرامي.

وإذا كان التنظيم الإقليمي إداريا أصبح مطلوبا ويراعي الخصوصيات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية وتوفر شروط إدراك هذه الخصوصيات لدى المسؤولين المحليين زيادة على الأخلاق وروح المسؤولية والمستوى التكويني، لا بد من سن قانون أساسي واضح لكل سلك من أسلاك المسؤولين التنفيذيين في الولايات يخص رئيس البلدية والوالي ومسؤول المنطقة، كما نطلب التعجيل بإعادة النظر في قانوني البلدية والولاية.

من تقلبات جراء ما يصدر من تعليمات شفوية أو كتابية غير معلن عنها، وهو ما يسهل المحاباة ويشجع الرشوة.

لذا ، يجب اعتماد الشفافية والوضوح في هذا المجال ، ونشر كل مستجد من تعليمات وترتيبات على أعمدة الصحافة ولوحات الإعلانات للبلديات والدوائر والولايات ، وفي أماكن هي في متناول الجمهور لمعرفة واضحة وواسعة ، مساهمة في تثقيف المواطن وحسن تعامله مع مؤسساته واحترامها .

بالمناسبة ، هناك دور هام لوسائل الإعلام عموما ، وللتلفزة والإذاعات خاصة ، يجب أن تضطلع به ، وهو توعية المواطنين والرفع من مستوياتهم المعرفية في المجالات المختلفة ، وذلك بعقد حلقات للحوار وتبادل الآراء يتعلق بكل قانون يعرض للنقاش أمام غرفتي البرلمان ، أو موضوع دراسة من قبل لجنة متخصصة أو ملتقى ، حتى تعم الفائدة ، ويتابع المواطنون ما يهمهم ، بل ويساهمون في النقاش والإثراء ، فيواكبون التطورات ، ويكونون في مستوى الأحداث والتقدم العلمي ، وهناك فكرة جديرة بالاهتمام ، وهي جس النبض والتنصت على الرأي العام الذي هو رجع الصدى لكل التدابير والإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها ، حتى يمكن التعرف على آراء المواطنين وانطباعاتهم وأحكامهم على مجريات الأحداث وسلوك المسؤولين ، ويمكن تنظيم هذا التحسس بكيفية شعبية ذكية ، عبر أشخاص نزهاء منتشرين عبر التراب الوطني وفي ستر تام ولا يشترط فيهم سوى التقرب من الطبقات الشعبية ، والمصادقية ، حتى يكونوا معبرين بصدق ، وأوفياء لرسالة يريد أن يبعث بها المخلصون للوطن ، لمن يهمهم الأمر في المستويات العليا ، التي عادة ما تصل إليها المعلومات حسب المقاس أو يبلغوا شكاوي المتضررين من تصرفات جهة من الجهات التي تسند إليها مسؤولية ما .

هذه بعض الأفكار والانطباعات لما تشهده بلادنا من تقلبات وهي أرهاصات لما تعرفه فيما بعد من تحولات وحري بنا كلنا أن نعي خطورتها وأثارها على استقرار

للععود المقدمة للقاعدة ، وعلى حساب الديمقراطية الحقيقية ، المبنية على احترام الرأي الآخر ، ومعارضة مسؤولة للمواقف والآراء ، وليس للأشخاص أو لمعارضة من أجل المعارضة أو من أجل الشعبوية الظرفية .

سيدي الرئيس ،

إن المجتمع الجزائري الذي عرف مراحل عديدة منذ الاستقلال وتركماها الإيجابية والسلبية ، لهو جدير اليوم أن يستخلص الدروس الحقيقية ، ويستلهم من تجاربه المختلفة هذه ما يمكنه من بناء أرضية صلبة ، ينطلق منها نحو غد مشرف رغم ما يكتنف الوضع الحالي من تحديات .

وإن إعادة الإعتبار إلى الأخلاق ، وإحلال أصحاب الكفاءات المكانة التي هم أهل لها ، وتقليدهم المسؤوليات ، وإبعاد كل العناصر الرديئة الطفيلية والضعيفة ، وبعبارة أوضح إعادة الإعتبار إلى المستوى الرفيع ثقافيا وأخلاقيا ، من شأنه إعادة الثقة وتدعيمها ، وضمان للشعب ، وطمأنة له ، على أن مصالحه ومصيره بين أيادي أمينة ، قادرة ، نظيفة ، تربت تربية وطنية صحيحة ومدنية أصيلة .

من جهة أخرى ، تجدر الإشارة إلى ضرورة مراجعة طرق التعامل من المواطنين ، باعتماد تربية للموظفين وأعوان الدولة ، قصد تزويدهم بالطرق العصرية المعتمدة في مجال العلاقات العامة ، والتركيز على أنهم في خدمة المواطنين لا العكس ، إن هذا التصحيح ضروري في طرق التعامل ، وإضفاء الإنسانية والنصح والتحسس والتوجيه ، ورفع مستوى المعرفة بالقوانين وبالقوق والواجبات ، إن كل هذا من شأنه أن يعطي وجها جديدا للإدارة ، ويضفي نوعية على العلاقات بين الإدارة والمواطنين ، هي حاليا مصدر كل ما يشهد من سوء التصرف الذي ينبعث عموما بالحفرة .

وهناك جانب هام ، يجب أن نلتفت إليه ، وهو ظاهرة الغموض والتكتم في تسيير الشؤون العامة ، وما تعرف

فلتتحمل تمويله القطاعات التي تساهم من قريب في انتشار الأمراض السرطانية، مثل :

- البيئة،
- التجارة،
- الأجهزة المسؤولة على مراقبة النوعية،
- شركات التبغ والكحول،
- المروجين للمخدرات الذين تسلط عليهم أخف العقوبات، مقارنة بعقوبة الإعدام في بعض البلدان.

نساند إقتراح فخامة رئيس الجمهورية ، في إنشاء معهد وطني للكلي، وقاية وعلاجا وبحثا وتكونا، فإنه أصبح ضروريا ومستعجلا (اقتراح قدمه أثناء زيارته إلى مدينة البليدة).

لا بد من تدعيم ميزانية وزارة الصحة، لأنها تتحمل أخطاء عدة جهات وهيئات مسببة للأمراض والإصابات والتلوث والتسمم، كذلك تطهير ديون المؤسسات الصحية والاستشفائية الجامعية بعد دراستها حالة بحالة.

وبعد تطهير تسيير كل مصالح الصحة، من المركزية إلى أصغر مستوصف، والعمل في المستقبل بواسطة العقود، ومساعدة كل من يهتم بالصحة العمومية من وزارات وشركات وأشخاص.

- إعادة دراسة وتعديل قانون الصحة أصبح ضرورة ملحة.
- تقييم القانون الذي يسمح للاخصائيين بمزاولة ساعات العمل الحر خارج مراكز الصحة العمومية ، فهل استفاد الطبيب والمريض من هذا القانون؟ وهل طبق هذا القانون كما سن ؟ وهل حقق أهدافه لكل متعاملي الصحة؟

لا بد كذلك من التكفل بالمدمنين على المخدرات والخمر علاجا ووقاية ،

- تقوية المراقبة الصحية لحدودنا الشاسعة وخاصة الجنوبية للتصدي لمرض السيدا وأمراض المناطق الحارة التي تدخل إلى بلادنا وتهدد المجتمع الجزائري.

الوطن ازدهاره فنتحلى أكثر بالتعقل والتبصر حتى نعالج أحوالنا بروح من التسامح وبعد النظر ونعتمد على الحوار الهادىء حتى لا نقع في متاهات ومشاكل قد يفرح لها كل من يتربص بالجزائر أو يحسدها على مكانتها أو على ما حقته من تنمية وتقدم معتبر رغم النقائص.

أما بالنسبة للصحة، فلا بد من قطاع صحي قوي مرجعي للصحة في الجزائر، وهذا موجود في الدول الليبرالية، وكذا شراكة مع بعض المؤسسات الصحية والعلاجية ، وتشجيع إنجاز مستشفيات أجنبية بواسطة الشراكة وإعطاء الفرصة للإختصاصيين الجزائريين في الخارج، وخاصة منهم الاستشفائيين الجامعيين، للمشاركة في العلاج والتكوين والبحث في الجزائر ولو بواسطة الزيارات المبرمجة مع جامعات في الخارج، للتكوين والبحث والعلاج في الجزائر، واستقبال بعض الحالات العويصة في الخارج، وذلك في إطار التوأمة أو العقود أو الاتفاقيات الدولية، وهذا للتقليص من إرسال المرضى إلى الخارج الذي لا يمكن أن يكون على حساب النوعية، وطول المواعيد وارتفاع الوفيات ، وطول مدة الانتظار في الجزائر، لقد ربنا ملايين من جراء عدم إرسال المرضى إلى الخارج، ولكن كم خسرنا مقابل ذلك، من عملة ليس لها ثمن ، وهي حياة بعض الجزائريين، كم ينتظر مريض القلب لتجرى له عملية جراحية في الجزائر، نفس السؤال يطرح بالنسبة إلى مرضى السرطان ومرضى العيون.

إن زرع الأعضاء في الجزائر ليست مشكلة غياب قانون، بقدر ما هي توعية وانفتاح علماء الشريعة، وكذلك ضعف الوسائل اللوجيستية التي تنحصر أحيانا في الجمركة والميناء والبيروقراطية، زيادة على مغادرة الأخصائيين للبلاد لأسباب مادية وأمنية ومعنوية وأخلاقية، وكذا نقص الأجهزة ووسائل الفحوص المخبرية ، ونقص الدواء الضروري لما بعد الزرع.

إن نقص الدواء، وخاصة النقص الكبير للدواء المضاد للسرطان، يحتم على الوزارة شراءه ، فإن لم تستطع ذلك،

- تحرير العقار.
والمطلوب هو إصلاح المنظومة المصرفية لأن القضية ليست قضية خصوصية، وقد لاحظنا أن هناك قضايا عديدة معروضة على الجهات القضائية بين الزبائن وإحدى البنوك الخاصة الأولى في البلاد (بنك البركة).

فيما يخص التعليم العالي،

لا بد من مراجعة الخريطة الجامعية لأسباب عديدة منها:

- بيداغوجية لتحسين التكوين وجعل الديبلوم الجزائري يحتفظ بمكانته بين الدبلومات العالمية.

- اجتماعية: اختلاط وتلاقح أبناء الوطن الواحد والتعارف في جامعات وطنية غير جهوية.

- اقتصادية: ربط الجامعات بالمؤسسات قصد ضمان مردودية جيدة للتكوين والبحث، التفكير في إنشاء جامعة إفريقية تستجيب للتكوين في بعض اختصاصات تحتاجها القارة مثل المناجم، البترول، الري، الفلاحة أمراض المناطق الحارة والاستوائية وهي لبنة لجامعة الاتحاد الأفريقي.

وبدلا من تعدد الجامعات في الوطن نقترح إنشاء كليات حسب اختصاص المناطق، مثل ولاية غرداية التي يجب أن يفتح بها الكليات الآتية:

- كلية للفلاحة، الشريعة.

- الهندسة المعمارية، الطاقات المتجددة.

وحتى بعض الاختصاصات لبعض الكليات تكون في بعض مناطق متميزة مثلا، معهدا إفريقيا عاليا للبترول والغاز على مستوى حاسي مسعود لضمان التكوين والتطبيق الميداني ولأبعاد سياسة واستراتيجية والاستفادة من مستوى الأجانب الموجودين في عين المكان، وحتى لا يبقى أبناء الجهة وفي بعض الأوقات، أبناء الولاية، في عقر ولايتهم أو دارهم لنظف بمثل مزايا الخدمة الوطنية.

بالنسبة إلى قطاع العدالة، فإن تطور القطاع أصبح ملوسا بفضل مجهودات معتبرة برجماتية وعلمية بذلتها الحكومة وأسرة قطاع العدالة، وكل الإجراءات والقوانين سواء ما استفاد من تقرير لجنة إصلاح العدالة، أو ما أملت ضرورة التكيف مع الاختيار الليبرالي للجزائر والعولمة، هذه القوانين انسجمت مع حقوق الإنسان في مفهومه العالمي، وحقوق الإنسان حسب خصوصياتنا الحضارية وسيادتنا الوطنية.

إلا أنه يمكن تقديم بعض الملاحظات :

إن اقتراح ومراجعة وتعديل بعض القوانين مستقبلا من قبل الدولة أصبح ضرورة ملحة لاستكمال الإصلاحات.

لقد ظهرت بوادر التراجع عن عقوبة الإعدام ، فما مصير المجرمين الإرهابيين ومروجي المخدرات الذين ينعمون بتسامح القوانين في تسليط العقوبات الحالية ؟، أو ما مصير ضحايا مروجي المخدرات في الإحراق؟ كما يجب التعاون مع وزارة الصحة، وإنشاء فروع اختصاص على شكل (CES) لطب السجون " لأنسنة" أكثر في التكفل بمرضى السجون، إن هذه الأنشطة بدأت تتضح كذلك في تحسين وضعية المساجين بعد التحصيل التعليمي ونيل شهادات من قبل بعض المساجين الذين ظلمتهم الأقدار.

- الفصل بين المساجين (الكبار والأحداث - وأنواع الجرائم) .

- تحضير المساجين لما بعد السجن.

- التفكير في خصوصية السجون أو على الأقل بعض خدمات السجون مثل :

. الإطعام،

. الصحة ،

- النظافة،

- التكوين المهني،

- التعليم.

أما فيما يتعلق بالاستثمار، فلا بد من تسهيلات إدارية وتطبيق فعلي للعمل بنظام الشباك الوحيد.

فهل يستجيب الرجل السياسي المحنك الذي يمتاز ببعده النظر وذو ثقة، والمناضل في حقوق الإنسان، لآلاف التلاميذ الجزائريين الذين أنقذتهم هذه المدارس ويعترف بمستواهم وشهادتهم التي يرفضها حتى الضمان الاجتماعي آخر ملجأ للضعيف والمحروم، بينما يعترف بها خارج البلاد.

ألا يريد المسؤولون في بلادي أن يهيئوا النشء ويدعموا وحدة الشعب انطلاقاً من تنوعه.

نحن متيقنين أن آراءنا متطابقة في أغلب المسائل الوطنية الداخلية والخارجية، مثل رفض التدخل في شؤون الجزائر سواء بواسطة بعثات أممية أو بواسطة مسؤولي دول شمالية غربية للضغط والتحقيق أو المراقبة في مواعيد مختلفة، لأن للتدخل كما للجنون فنون، كما نحى مواقف الحكومة في معالجة المشاكل الداخلية ومنها الكارثة الطبيعية التي مست عدة ولايات من بلادنا، وتنتظر المزيد من الإجراءات الفاعلة والمدروسة والعلمية والشفافة لمعالجة المراحل المتبقية وخاصة اتخاذ إجراءات لإثابة من أحسن ومعاقبة من أساء "ولا تزر وازرة وزر أخرى".

تحية خالصة للمتطوعين ورجال الجيش الوطني الشعبي والحماية المدنية والشرطة، وأسرة الصحة وكل المحسنين، كما نترحم على ضحايا كل الكوارث الوطنية سواء كان سببها أمطار وترابا في باب الوادي، أو في جهة أخرى سياسية وحرقا وتمويلا.

أرجو من سيادتكم أن تفيّدونا في ردكم عن السياسة المائية في الجزائر نظرا إلى استراتيجية الماء وطنيا وإقليميا وعالميا، خاصة في حالة استمرار الجفاف، وشكرا.

اللهم اجعل هذا البلد آمنا وارزق أهله من الثمرات لعلمهم يشكرون. بالتوفيق، معالي رئيس الحكومة، وكل الثقة والتأييد مني ومن ممثلي البرلمان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الاستعانة بالتعليم عن بعد في التعليم العالي سواء بين الجامعات الجزائرية والجامعات ومراكز البحث الأجنبية أو بين الجامعات والمعاهد الجزائرية فيما بينها، ويضمن ذلك أساتذة داخل وخارج الوطن ولوقل عددهم وزاد عدد الكليات.

خصوصة الخدمات الجامعية وإعطاء رخص لفتح جامعات خاصة جزائرية أو أجنبية تعمل تحت سيادة القانون الجزائري، فتح الباب للتعليم الحر، تسوية وضع التعليم الحر التاريخي في بلادنا، مع فتح باب للتعليم الخاص دون خصوصة القطاع العام.

إن التعليم الحر أو التعليم الخاص هو سند ومعين ومكمل للتعليم العمومي، والتشريع له أصبح ضرورة نظرا إلى الطلب عليه، والتعليم الحر في الجزائر ماله من العمر حوالي قرن، ينتظر لفترة من دولته وحكومته، للاعتراف بشهادته، فهو تعليم أساسه التربية والتعليم وهو وطني جزائري أصيل متفتح إزداد في الجزائر وترعرع فيها، وأعطى للجزائر خريجين نساء ورجالا من هذه المدارس والمعاهد، انتشروا عبر كل قطاعات الدولة بكامل الحقوق، وبمواطنة كاملة وليس كمتعاونين، كما يشبه البعض لما غاب عنهم بروز العنوان السياسي الظاهر، لأن الباطن المؤكد هو الجزائر أولا وأخيرا بكل مقوماتها.

ومن هؤلاء الخريجين مناضلين في الحركات الوطنية فقاوموا عبر كل مراحل الاستعمار وخاصة الانفصال.

لقد تخرج من هذه المدارس والمعاهد إدارات أجنبية، هم إدارات في بلدانهم في إفريقيا وآسيا، تونس، ليبيا، عمان، زنجبار... إلخ.

وإذا كان الأمر كذلك، فلما لا تدخل الجزائر هذه المؤسسات في إطار استراتيجية علمية ثقافية حضارية إقليمية عربية وإسلامية؟ كما حظي النشاط الخارجي والاستراتيجي لبعض الظرفيات المغمورة رغم اختلاف وجه الشبه.

والولاية على البرلمان رغم أن الحكومة جعلته من مهامها العاجلة، إنني أتوجس خيفة من هذا التأجيل وأكاد أقول أنه غير بريء.

في باب الاقتصاد: أسجل أسفي عن ضياع أموال الإنعاش الاقتصادي في مشاريع أنية وترميمات مطلبية، بل ومقاصد سياسية بعيدة عن النظرة الاستراتيجية والخطة الاقتصادية والعلمية والواقعية.

لكن نشمن إنشاء المجلس الوطني للاستثمار راجين أن يعمل على توفير شروط إقلاع اقتصادي وألا يتحول إلى غنيمته تضخ منها الأموال لتذهب إلى عصابات المافيا وتجار "استيراد استيراد" وأن نرى فعلا إنشاء شركات، كما ألقت الانتباه إلى أهمية التعامل البنكي مع الدول العربية بعيدا عن الاعتبارات السياسية والأهواء الشخصية.

في باب التربية والتعليم: هذا القطاع هام ترتبط به هوية الأمة ومستقبلها، لذلك يجب أن يعالج في إطار مؤسسات الدولة، لا عن طريق لجان لا يمثل أفرادها إلا أنفسهم، كما نحذر من استغلال البعض لمواقفهم لتمير مشاريع إيديولوجية مشبوهة تدفع بالأمة إلى مزيد من الصراعات وتلغم مستقبلها وعلينا أن نحتكم إلى الشعب في ظل الديمقراطية والشفافية.

في الجانب الاجتماعي: نندد بقوة بالتضييق على العمل الخيري، وبكل صدق ووضوح أقول أن السبيل الوحيد للقضاء على الإرهاب والتطرف هو الحرية والعدالة، أما تجفيف منابع الإرهاب فهي سياسة فاشلة، ولا أدل على ذلك ما آلت إليه الأوضاع الوطنية والدولية.

السيد الرئيس،

إن التطرف إزداد تجذرا ولكم أن تتحسسوه عند الشعب، وقبل إنهاء الحديث عن الجانب الاجتماعي يجدر التحذير من إنتشار بؤر الفساد التي لاتخضع للإطار القانوني بل وتحظى بحماية الكثير من المسؤولين مثل ما هو واقع في ولاية سوق أهراس.

1 1 - السيد محمد الوردى خلفاوي: السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

معالي الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

الأخوات والإخوة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله.

هذه ثاني حصيلة لأربع حكومات؟! نناقش هذه الحصيلة لحكومة عملت في ظل راحة مالية لم تحض بها حكومة من قبل.

وقبل الشروع في مناقشة مضمون الحصيلة التي تفضل بها، السيد رئيس الحكومة، بودي أن أتقدم بملاحظتين:

- أولهما: موقع الحكومة على الأنترنت الذي تميز بضالة المحتوى وصياغته باللغة الفرنسية حتى أن نصوص خطب، السيد رئيس الحكومة، غير موجودة، ويكتفي الموقع للإشارة إليها باللغة الفرنسية.

- ثانيهما: عدم تعرض، السيد رئيس الحكومة، إلى أحداث ولايات البويرة، بجاية، تيزي وزو، وكأنها وقعت ببلاد "الواق واق" كما يقول العلامة ابن خلدون في مقدمته.

السيد الرئيس،

في باب المنظومة القانونية، حضي هذا الباب بصدارة الأبواب وأخذ من الاهتمام قدرا كبيرا وهو أمر نشمنه لكن أيها السادة ما ينفذ نص لاتطبيق له، بل وما قيمة نص لم تصدر المراسيم التنفيذية ذات الصلة به، رغم صدوره منذ أكثر من سنتين (قانون حماية التراث الثقافي).

إن الدولة التي لايعلو فيها سلطان القانون، وتفضل العلاقات الشخصية عن الضوابط القانونية لاحاضر لها ولا مستقبل.

وبالمناسبة أتساءل بغرابة عن عدم عرض قانوني البلدية

الحكومة، على ماتفضل بتقديمه على مسامعنا من بيان تفصيلي للسياسة العامة للحكومة حيث لم يترك صغيرة ولا كبيرة وفق منهج تحليلي تابعه الأساس التشريعي والإقناع.

كما أشكر زملائي الذين سبقوني على مداخلتهم القيمة وآرائهم المتنوعة والمختلفة والتي على اختلافها تشكل دعما للسياسة الرشيدة من أجل بناء مجتمع متطور مبني على أسس الأصالة ومتوخية للعصرنة في آن واحد.

إن مداخلتي المتواضعة ستركز على بعض المحاور الأساسية التي وردت في العرض وستتمحور على الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي.

وإذا كان العرض الذي تفضل به، السيد رئيس الحكومة، قد أوضح وبكل دقة التوجهات الأساسية التي تنتهجها الحكومة للنهوض بالبلاد نهضة سليمة وسريعة، تحقق طموحات وآمال المواطنين على اختلاف مستوياتهم ومشاريعهم بعد عشرية حمراء أحدثت شرخا كبيرا بين المواطن ومؤسساته فزعزعت ثقته وثبّطت معنوياته، كما أسرفت عن تفكك في البنية الاجتماعية وخلخلة في البنية الاقتصادية وتقهرق في البنية الثقافية، فإن اليوم تبدو بوادر الأمل واضحة حيث بإمكان هذه السياسة أن تزرع بذور الأمل والطمأنينة في نفس المواطن ليسترجع الثقة للنظر إلى غد مشرق بارتياح.

ذلك أن سياسة الوئام المدني أولا، قد أعطت نتائج باهرة، حيث يلاحظ وبشكل ملموس عودة الاستقرار والأمن والأمان إلى ربوع الوطن كافة، على الرغم من تلك الأحداث القليلة التي تحدث بين الحين والآخر في بعض المناطق، وهنا يجب التأكيد على الاستمرار في تكريس سياسة الوئام المدني مع السهر في نفس الوقت على مكافحة الإرهاب، هذه الآفة الغريبة على مجتمع احتفل بعيد ثورته العظيمة منذ أيام قلائل، الثورة التي ضربت أروع، صور للعالم في التأخي والوحدة والمحبة والتضحية

في باب الدفاع الوطني: نشمن سياسة إحترافية الجيش، وندعو إلى التعجيل بذلك، كما أدعو إلى تخفيض مدة الخدمة الوطنية، والمساواة بين الشباب في الأداء والأعفاء.

باب الصحة: أسجل أن هذا القطاع الحساس يشهد تقهقرا لسبب جوهرى هو غياب سياسة صحية وطنية وتباين المواقف الإيديولوجية للمتعايقين على الوزارة (ليبرالي إشتراكي).

باب الضمان الاجتماعي: نسجل التعسف في تعويض الأدوية، ومراجعة قائمة الأدوية التي أحدثت أضرارا بالمواطنين المؤمنين، وعليه أرى ما يأتي:

* إعادة النظر في إمبراطورية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أي إلغاء هذا النظام أصلا لأنه تحول من مقصده التضامني إلى آلية للثراء والسياحة عند من تعلمون ومن لاتعلمون.

وفي ميدان العمل النقابي، أذكر للمرة الثالثة أن العمل النقابي يجب أن يفتح لجميع المواطنين حتى يتمكن العمال من إختيار من يمثلهم ويتحاور نيابة عنهم بصورة شرعية ويكفي فبركة المواجهات التي إذا استمرت ستؤدي بحكم (الحتمية الاجتماعية وطبيعة الأشياء) إلى المواجهات، أشكركم.

1 2 - السيد عبد القادر زحالي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبع نهجه إلى يوم الدين.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السيدات والسادة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه في البداية بالشكر الجزيل إلى، السيد رئيس

شأنها تسهيله، فإنه ينبغي أن تتوخى أيضا الموضوعية في اختيار نوعية الاستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا وإلا وقعنا مرة أخرى في ما يسمى باقتصاد البزار ذلك أن الاستثمار الاستهلاكي قد يضاعف الأعباء على الدولة ولا يخففها.

كما ينبغي أن تراعى خصوصية المنطقة المراد الاستثمار فيها من حيث انتهاج سياسة التوازن بين مختلف مناطق الوطن حتى لا ينظر إلى العملية برؤية مريبة خلفياتها جهوية أو عرقية أو غير ذلك، كما يجب أن تراعى طبيعة المنطقة خاصة تلك التي تمتاز بكونها مناطق فلاحية ذلك أن توسيع العمران (بناء المؤسسات الاقتصادية) على حساب الأراضي الفلاحية من شأنه أن يحدث نوعا من الخلل بين قطاعين استراتيجيين، لهذا فإن ولاية تيبازة مثلا للاستراتيجية بحكم موقعها وطبيعتها، بالإمكان تشجيع الاستثمار فيها من خلال إنشاء وحدات للصناعة الغذائية سواء خاصة بالمنتجات الفلاحية بحكم أن الولاية ذات طابع فلاحي أو خاصة بالصيد البحري بحكم توفرها على شريط ساحلي هام جدا، هذا فضلا عن قطاع البناء، الذي يحتاج فيها إلى دفع قوي يرفع كل الإجراءات البيروقراطية التي يعانيتها المقاولون وخاصة الشباب منهم وهم كثيرون تحذوهم إرادة كبيرة لخدمة ولايتهم ووطنهم.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن الملاحظ هو أن الدولة اليوم تبذل قصارى جهدها لتذليل المشاكل الاجتماعية والتخفيف من أعباء المواطن البسيط، وما منحة 2000 دج إلا دليل واضح على ذلك، لكن مازال ينتظر من الحكومة بذل الكثير والكثير من الجهود في هذا المجال، ذلك أن تحسن مستوى المعيشة يعني لامحالة نهضة اقتصادية.

وهنا، سيدي رئيس الحكومة، لا بد من اتخاذ إجراءات صارمة لمراقبة مستمرة لما يجري في البلديات، حيث يتم إخفاء معاناة المواطن عن المسؤولين، ومثال بسيط على ذلك ما حصل أخيرا أثناء زيارة السيدة الوالي إلى بعض

والتسامح والنضال وكلها صور خلفيتها الأساسية حب الوطن.

لهذا، يجب أن تسهر الدولة على مواصلة كل مجهوداتها، لإحلال الأمن الشامل في البلاد وذلك بمزيد من التشجيع لقوات الأمن على اختلاف فصائلها، وكذا رجال المقاومة والدفاع الذاتي الذين يشكلون الدعامة الأساسية لقوات الأمن حيث أنه، وللأسف الشديد، نجد هذه الفئة الأخيرة (المقاومون) في كثير من المناطق محرومة من أبسط ضروريات الحياة، بل أكثر من ذلك حتى حقوقهم مهضومة عن قصد أو غير قصد.

وإذا كان تشديدي على هذه المسألة ورد في مقدمة المداخلة فإن ذلك يعود إلى قناعاتي العميقة بل وقناعتنا جميعا أنه لانهضة ولا تطور دون استقرار وأمن.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد استبشر كل المواطنين خيرا بمشروع الإنعاش الاقتصادي والذي شرعت الحكومة في تطبيقه ميدانيا فمن شأن هذا المشروع إن توفرت الإرادة الطيبة، وهو ما لانشك فيه، أن يعطي دفعا جديدا لحرية النمو الاقتصادي، لكن في المقابل لا بد أن يرفق بمراقبة صارمة حتى توجه الأموال العمومية إلى مواضعها الخاصة، ذلك أن ما يلاحظ في الواقع هو السبب الأساسي في ظهور بعض الاحتجاجات في العديد من المناطق، وهو اكتفاء المسؤولين المحليين بانفاق الأموال العامة في أمور شكلية كان بالإمكان تجاوزها كتغيير الأرصفة الصلبة بأخرى جديدة أكثر رداءة أو قطع الأشجار أو غيرها من أشباه المشاريع التي تزيد سخط المواطن وغضبه واحتجابه وفقدان ثقته، لهذا يجب إرساء ثقافة الدولة حتى لدى أبسط المسؤولين، لإحداث القطيعة بين ممارسات لا تهدف إلا للمزيد من توسيع الهوة بين المواطن ومؤسسات دولته.

وإذا كانت السياسة الاقتصادية في مجال الاستثمار قد حددت وبوضوح الميكانيزمات الأساسية التي تعجل وتوسع مجال الاستثمار، كما سنت القوانين التي من

فأين دور الشباب ؟ وأين دور الجمعيات؟ وأين دور القاعات المتعددة الرياضات؟
يجب إعادة النظر في شؤون تسييرها وظروف عملها وأهدافها ودورها في المجتمع، كما يجب توفير الإمكانيات الضرورية لها خاصة ونحن في عصر أصبح فيه العالم قرية صغيرة بحكم التطور التكنولوجي لا مكان فيه لمجتمع لا يملك أسباب المعرفة ولا يهتم بتطلعات شبابه ولا بتأهيله لمواجهة تحديات العصر.

أما فيما يخص الصحة: وانطلاقا من أن صحة المواطن أساس النهضة الاقتصادية والاجتماعية، فإن السياسة المنتهجة في هذا المجال الحيوي، من شأنها أن تحدث قفزة نوعية، لكن نظرة بسيطة في مؤسساتنا الصحية قد تولد خوفا كبيرا من المستقبل، ذلك أن الكثير من المصحات الريفية قد تخلت عن دورها الأساسي من خلال انعدام آليات العمل بها سواء المادية أو البشرية فأصبحت في غالبيتها مهجورة، أما المستشفيات فإن الأوضاع في الكثير منها مزرية نتيجة سوء التسيير تارة وانعدام الامكانيات تارة أخرى، مع ملاحظة هامة هي عدم اتباع سياسة التوازن في هذا القطاع، ذلك أن بعض المناطق أو بعض الولايات تعاني انعدام مستشفيات بالمعنى المراد من لفظة مستشفى، حيث يضطر المريض إلى قطع مسافات طويلة طلبا للعلاج.

وولاية تيبازة مثلا تحتاج إلى مستشفى جامعي في أقرب الأجل ذلك أنه من غير المعقول أن يتوجه مريض من بني ميلك مثلا ليطلب العلاج في مستشفيات العاصمة هذا إن تحقق له ذلك بمستشفيات العاصمة .

أما قطاعا التربية والتعليم العالي، فإن المشاكل التي يعانيها على الرغم من مجهودات الدولة في هذا المجال التي هي كبيرة جدا، تبقى دائما عائقا في تحقيق سياسة ديمقراطية التعليم الصحيح. إن هذه السياسة تخلت عنها معظم الدول مثل الصين، لكن بحكم أن مجتمعنا مجتمعا شابا في طريق النمو فإنه لا مجال هنا للحديث عن التراجع عن هذه السياسة، ولكن لتحقيقها وتحقيق

البلديات والقرى حيث ما حدث مثلا في قرية فجانة بلدية مراد لمهزلة يندى لها جبين المواطن الحر الغيور على وطنه.
سيدي الرئيس،

إن توفير السكن والمجهودات المبذولة من قبل الحكومة عظيمة بإمكانها القضاء على الكثير من الآفات الاجتماعية، والحكومة بإمكانها القضاء على هذه الإشكالية إذا وضعت ضوابط محكمة تتحكم في عملية التوزيع العادل، واعتقد أنه لا يمكن التحكم في ذلك إلا إذا تم ربط هذا المجال بشبكة الإعلام الآلي، التي إن تم ضبطها بأحكام بإمكانها أن تسهم في إضفاء طابع العدالة والمساواة على عملية التوزيع، وكذا التحكم في أزمة السكن بشكل عام .

أما الشغل، فإن ما قامت به الحكومة من سن قوانين في مجال الاستثمار وإعادة هيكلة المؤسسات، تتوخى الحفاظ على مناصب الشغل القائمة، وفتح المجال لمزيد من المناصب، فهو يطمئن ويريح، يضاف إليه ما تم الاتفاق عليه مؤخرا من تسوية وضعية 1000 عامل، خاصة وأنا في شهر رمضان المعظم، لهو من المبادرات الحميدة التي تستحق عليها الحكومة كل الثناء، لكن يجب أن تتعمق النظرة بالتوجه خاصة إلى الشباب، وعلى وجه الخصوص آلاف المتخرجين من المعاهد والجامعات، الذين هم اليوم عرضة لكل العواصف مادام الشارع والبطالة هما المآل.

لهذا، فإن العناية بالشباب، بوضع سياسة حكيمة تتجاوز الحلول الظرفية، -فمن العار على مجتمعنا أن يشغل المهندسين وحاملي شهادات الليسانس ضمن الشبكة الاجتماعية -من شأنه أن يعطي مزيدا من الاستقرار للبلاد والتطور والازدهار للمجتمع، ويقضي في نفس الوقت على الكثير من الآفات، وهنا يقول عالم اجتماع روسي (قل لي ما هي سياستكم نحو الشباب أقول لك طبيعة سياسة دولتكم) فشبابنا اليوم قد أصبح عرضة لكثير من الآفات ومنها استفحال ظاهرة المخدرات وانحلال الأخلاق فأكتظت الشوارع والمقاهي وكل الأحياء.

نظرا إلى ضيق الوقت، سأقتصر على ملاحظات، تخص بعض القطاعات ولأقول الحساسة لأن كل القطاعات في نظري حيوية وحساسة ومتكاملة.

ففي مجال التعليم، يبقى مشكل التأطير كما ونوعا، ومشكل توفير الوسائل البيداغوجية، من الانشغالات الرئيسية، وذلك رغم الجهود المبذولة والتي ما زالت تبذل، فالجميع يعلم أن القطاع يحتاج إلى آلاف المناصب لسد الفراغ المسجل، الذي نود الإشارة إليه، وهو أن المقاييس المعتمدة في مجال التوظيف غير عادلة، وذلك بسبب اعتبار مدة العمل بصيغة التعاقد وعدم اعتبار أقدمية الشهادة التي تحصل عليها المترشح، ونحن نعلم أن الحصول على عمل بصيغة التعاقد، لا يخلو من المحسوبة والمحابة، ولا يخضع لتساوي الفرص على أساس مقاييس واضحة وعادلة، ولذلك فنحن نقترح إدراج مقياس السن وأقدمية الشهادة سواء عند التوظيف أو في مجال العمل بصيغة التعاقد.

أما في مجال الوسائل، فنلاحظ النقص الملحوظ أولا في الكتب المدرسية، وهذا ما أدى إلى ظهور سوق موازية حقيقية للمتاجرة بهذه الكتب بأثمان خيالية، سواء منها الجديدة أو المستعملة، كما أن المخابر في كثير من مؤسساتنا التربوية تفتقر إلى الوسائل والتجهيزات وهو ما يجعل الدروس مجرد دروس نظرية في قاعات تسمى مخابر.

أما في مجال التعليم العالي، فأود التنويه بالمجهود الذي بذلته الدولة في توفير الأموال والتجهيزات في مجال البحث العلمي، وخصصت لذلك وزارة قائمة بذاتها تابعة لوزارة التعليم العالي، غير أننا نلاحظ أن مئات المخابر ووحدات البحث التي فتحت في هذا الإطار، لم تعط إلى حد الآن ذلك المردود العلمي المتوخى من هذه العملية، واقتصر الأمر على اقتناء أجهزة الإعلام الآلي وآلات النسخ وغيرها، دون أن يؤدي ذلك إلى نشاط علمي حقيقي يجعل من الجامعة مركز إشعاع للأفكار والابتكارات والمشاريع والمبادرات، سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

الأهداف المرجوة، يجب إعطاء الأولوية لهذان القطاعان ببناء مزيد من المرافق التعليمية، أيعقل أن يسير طفل في سن السادسة من عمره مسافة 15 كلم في الصباح والمساء (في الظلام في فترة الشتاء) ليصل إلى أقرب مدرسة ونحن دخلنا الألفية الثالثة ؟

أيعقل أن يلجأ المعلم إلى بيع كتبه في كثير من الأحيان لسد حاجياته؟

أيعقل أن يضم القسم أكثر من 50 تلميذا ونطلب رفع المستوى؟

أيعقل أن يقطع الطالب الجامعي يوميا أكثر من 100 كلم ونطلب منه أن يكون إطار الغد؟

أيعقل أن يجتمع في الغرفة الواحدة أكثر من 6 طلبة أو طالبات على اختلاف منابتهم وأهوائهم وتخصصاتهم ونقول المستوى قد تراجع؟

أعتقد أن مثل هذه المشاكل بمقدور الحكومة تجاوزها، ولا شك في ذلك، خاصة وأن الحلول بسيطة في نظرنا، وتتمثل في مضاعفة المجهودات على المستويين:

1- إنجاز المزيد من المرافق العلمية من الطور الأولى إلى الجامعي.

2- الاعتناء بالمعلم والأستاذ من حيث تحسين ظروفهم الاجتماعية .

وهنا يمكن أن أقترح، وهو مطلب جماهيري نقله لي مواطنو ولاية تيبازة، ويتمثل في بناء جامعة متعددة الكليات في أقرب وقت، حتى نخفف الضغط على جامعات العاصمة التي فاقت طاقة استيعابها كل التوقعات .

3- السيد أحمد بوترفاس: السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مشكل السكن بالشكل الذي هو عليه اليوم، يرجع في رأينا سوء التخطيط ونقص التدبير، كما يرجع أساسا في نظرنا إلى كون الفلسفة المتبعة في مجال سياسة السكن إلى حد الآن، هي فلسفة خاطئة من أساسها، فالسكن ليس امتيازا وليس علامة على العز والثروة، كما هو الأمر عندنا، مع الأسف. كما يجب إجراء إحصائية دقيقة ليس للوقت الراهن فحسب بل للسنوات العشر أو العشرين القادمة، ووضع القطع الأرضية الكافية تحت تصرف المواطنين، ولو تطلب الأمر إنشاء مدن جديدة.

أما فيما يخص الفلاحة، لا بد من التنويه بالجهود المبذولة لمساعدة الفلاحين، والأموال الطائلة التي صرفت لهذا الغرض، غير أن الملاحظ من خلال الاحتكاك بالفلاحين، هو أن المستفيد الحقيقي من هذه المساعدات، هم تجار العتاد الفلاحي والمقاولون في مجال الفلاحة، وذلك حسب الشروط التي وضعت، والتي تفرض على الفلاحين التعامل عبر هؤلاء الوسطاء، وهو الأمر الذي أخطر به الفلاحين لإعادة بيع العتاد الذي لا يحتاجون إليه أصلا، إلى نفس التجار بأقل قيمته الحقيقية، وذلك لتوفير الأموال التي يحتاجون إليها، لتحقيق مشاريعهم الفلاحية، ولذلك فإننا نقترح تبسيط إجراءات وآليات منح القروض المباشرة للفلاحين، مع مراعاة احتياجاتهم الحقيقية دون المرور عبر الوسطاء، وبعيدا عن الإجراءات البيروقراطية المعقدة. شكرا سيدي الرئيس.

14- السيد عبد الله تافريس: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة ومرافقيهم،

زميلاتي، زملائي نواب الشعب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

نترحم في البداية على ضحايا مأساة 10 نوفمبر 2001 متذرعين إلى المولى عز وجل أن يتغمد هؤلاء الضحايا برحمته الواسعة ويلهم ذويهم الصبر والسلوان.

أما في مجال الثقافة، نلاحظ غياب سياسة ثقافية واضحة، إذ اقتصرت النشاطات في هذا القطاع على إقامة الحفلات التكريمية وتوزيع الجوائز وإحياء المناسبات الوطنية والدولية وهذا في أحسن الأحوال، ومثال على ما نقول نشير على سبيل المثال لا الحصر، إلى المشاكل المادية والقانونية التي يتخبط فيها الناشرون والمؤلفون، وهو ما يتطلب سياسة واضحة وعقلانية وجريئة في مجال الكتاب، سواء فيما يخص الترويج والتشجيع على القراءة، أما عن الفراغ والإهمال التي تعانيه المراكز الثقافية ودور الثقافة والمكتبات العمومية والمسارح وقاعات السينما، فإنه يتطلب إجراءات عاجلة لوضع سياسة ثقافية واضحة وجريئة باشتراك الأطراف المعنية وبعيدا عن الممارسات البيروقراطية والإجراءات الإدارية المتحجرة.

أما فيما يخص التضامن الاجتماعي، فأعتقد بأنه آن الأوان، للاستعانة بخبري الجامعات في مجال علم الاجتماع وعلم النفس والاحصاء والعلوم الاقتصادية وغيرها، من أجل معالجة المشاكل التي يتخبط فيها العديد من القطاعات ويكون لها انعكاسات مباشرة على حياة المواطنين، ومثال بسيط على ذلك، نشير إلى الصعوبات التي واجهتها الجهات المعنية للتعرف على التلاميذ الفقراء والمعوزين الحقيقيين، الذين يحق لهم الاستفادة من منحة التمدريس.

وهو ما أدى إلى الارتجال، وبالتالي إلى حرمان الكثير من المحتاجين الحقيقيين، واستفادة بعض من هم في غنى عن هذه المنحة، وذلك بسبب غياب أجهزة فعالة تعتمد على خدمات إدارات متخصصة، سواء على مستوى الجماعات المحلية أو مستوى مصالح مديريات النشاط الاجتماعي.

أما فيما يخص قطاع السكن، فنحن نعتقد أن الجزائر من الدول التي كان ينبغي ألا يطرح فيها مشكل السكن أصلا، وذلك لأنها من أوسع بلدان العالم مساحة، وتتوفر منذ الاستقلال على مداخل بتروولية معتبرة، ولذلك فإن

وجمهورية النيجر، مما يجعل سكان هذه الولاية ينتظرون بكل أمل اتخاذ إجراءات ميدانية وفعالة، تهدف إلى تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وبالخصوص حركة التبادل التجاري مع هذه الدول المجاورة والشقيقة، وأقصد هنا، لا بد من تبسيط الإجراءات، لكي تكتسي طابعا محليا وتقليديا بين المدن الصغيرة على ضفتي هذه الحدود.

(2) الموارد المائية:

إن عملية البحث والتنقيب عن الموارد المائية الجوفية في هذه المناطق الجنوبية، ما زالت دون المستوى المطلوب ورغبة مواطني الجهة، وهذا راجع إلى نقص إهتمام المعنيين أثناء إعداد البرامج، وكذلك نقص الوسائل لتنفيذ هذا البرنامج.

(3) الطاقة والكهرباء:

إن هذا القطاع يشكوا من عجز كبير في الولاية، حيث توجد مناطق معزولة، وفي مناطق أخرى أنجزت محطات كهربائية ولم تستغل منذ مدة طويلة، وأخص بالذكر محطة توليد الكهرباء بجانت التي تم إنجازها منذ سنتين ولم تجهز بالمولدات الكهربائية إلى حد الآن، رغم الوعود المتكررة من قبل مسؤولي شركة سونلغاز.

سيدي الرئيس،

في الختام، ليس لي إلا أن أشكر مرة أخرى، السيد رئيس الحكومة، وطاقمه الوزاري، ونتمنى لهم التوفيق، ومزيد من الجهد والعطاء. وشكرا.

ونكن الشكر والعرفات على المجهود الجبار الذي بذلته الحكومة الميدانية للتخفيف من ألم ومعاناة المواطنين المتضررين بهذه الكوارث الطبيعية.

أما فيما يخص نقاش البيان السنوي للسياسة العامة للحكومة، وبعد الإستماع إلى العرض المفصل الذي تفضل به، السيد رئيس الحكومة، ومن خلال قراءة وجيزة للوثيقة التي سلمت لنا، ترسخت لدينا بصفة جلية قناعة، أن هذه الحكومة تتميز، قبل كل شيء، بأمر مهم ومفيد للغاية، وهو اعتماد لغة الحوار عند معاملتها وتجاوبها اللامسبوق، لكل الإنشغالات التي يطرحها نواب الشعب سواء بالمقابلات المباشرة أو في المناقشات الهامة، وكذلك بالمراسلات الرسمية.

سيدي الرئيس،

إن هذا البيان السنوي الحكومي، قد عبر عن الكثير من المجالات التي تدخل في إطار معالجة القضايا العريضة، التي تشغل بال المواطن في شتى الميادين التنموية، ومنها التشغيل، والصحة... إلخ ويبقى الجهد يبذل حتى يتحسن الوضع بالصفة الجذرية، ويعون الله تعالى. ونحن لا نفوت هذه الفرصة، دون أن نبلغ تشكرات سكان مناطق الجنوب إلى، فخامة رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة على القرارات النبيلة، التي أتخذت لصالح هذه المناطق، مثل تخفيض التسعيرة الكهربائية ورفع نسبة الاعتمادات المخصصة لصندوق تنمية الجنوب من 1٪ إلى 2٪.

سيدي الرئيس،

أقتصر في تدخلتي هذا على المواضيع الآتية:

(1) النشاط الاقتصادي والتجاري:

إن ولاية إيليزي التي تقع على حدود أقصى الجنوب الشرقي للبلاد، لها حدود شاسعة مع الجماهيرية الليبية،